

رئيس التحرير

زيدان كفاي

لهيئة التحرير

عمر الغول

عبد الله الشerman

عفاف زيادة

مراجعة النص الإنجليزي

فيينا هالادي

تصميم إلكتروني

عفاف زيادة

تطوير

يوسف الزعبي وحسين ديباجة

مخططات

علي العمري وموفق بطاينة

مكتب المنشورات

كلية الآثار والأنثروبولوجيا

جامعة اليرموك

archpubl@yu.edu.jo

الرمز البريدي 63-211

المطبعة الوطنية

ISSN 1021-5174

لا يجوز إعادة طباعة نصوص أو صور من هذه المجلة إلا بإذن من الناشر



المحتوى

- 41 المزيروب: حضارة نائمة على ضفاف الينابيع
ياسر أبو نقطة
- 49 مبادئ صيانة التراث الحضاري في ضوء المواثيق الدولية
رمضان عبدالله
- 51 مراجعة كتاب: مخطوطات البحر الميت. تاريخ موجز
عمر الغول
- 53 جديد النشر في كلية الآثار والأنثروبولوجيا
- 57 ملخصات أطروحات الماجستير
- 62 أخبار كلية الآثار والأنثروبولوجيا
- 4 نتائج التنقيبات الأثرية في تل دير علا وتل الحمة 2009
زيدان كفاي وخير تان دير كوي
- 9 برسنبيا: موسم التنقيب الأثري الثاني 2007
لمياء الخوري
- 12 الممتلكات الأردنية على لائحة التراث العالمي
معاوية إبراهيم
- 17 التلاعب بالآثار الفلسطينية: القدس أنموذجاً
خالد الناشف
- 27 حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة
عفاف زيادة
- 32 المدافن الرجمية والأوابد التذكارية في البادية الأردنية
عبد العزيز محمود

محتل الأنبا

تقوم الكلية بتوزيع إصداراتها من الكتب ومجلة الأنبا على عدد كبير من المؤسسات العلمية ومكتبات الجامعات في الأردن والدول العربية والدول الأجنبية المختلفة.

وفي هذا العدد من "أنبا" موضوعات لزملاء عاملين في مؤسسات أخرى تعنى بالحفاظ على التراث الثقافي، فيجد القارئ مقالات للمرحوم الدكتور خالد الناشف من دائرة الآثار العامة، والأستاذ الدكتور معاوية إبراهيم ممثل الأردن في لجنة التراث العالمي التي تعنى بتوثيق المواقع الأثرية والتراثية ذات الأهمية الاستثنائية في الأردن على لائحة التراث العالمي. إضافة إلى مقالين للدكتور عبد العزيز محمود مدير مركز المخطوطات في جامعة آل البيت، والسيد ياسر أبو نقطة من سوريا.

وفي أحد موضوعاتها، سلطت "الأنبا" الضوء على دور المنظمات الدولية واتفاقياتها الموقعة مع دول أصبح تراثها مهدداً بالزوال نتيجة الحروب والصراعات الدولية، إذ سعت إسرائيل مؤخراً إلى تجريد الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، من هويتها العربية الإسلامية، وتحويلها إلى يهودية، ثم قامت بتدشين "كنيس الخراب" الذي أنشئ على أنقاض مبان وقفية إسلامية بجوار المسجد الأقصى الذي يتبع الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية في القدس الشريف.

رئيس التحرير

أ. د. زيدان كفاية

منذ ما يزيد على خمسة وعشرين عاماً، دأبت "أنبا" كلية الآثار والأنثروبولوجيا" على تقديم موضوعات، تنصدرها، عادة، تقارير التنقيبات الأثرية التي تشرف عليها كلية الآثار والأنثروبولوجيا. فقد أخذت الكلية على عاتقها، منذ إنشائها على هيئة معهد في عام 1984، الكشف عن المواقع الأثرية في الأردن، ودراسة التراث، وتوثيقه، والحفاظ عليه، وتعميم المعرفة به. وهي مهمة لم يكن لها أن تتحقق إلا بدعم ومساندة دائرة الآثار الأردنية والمؤسسات العالمية ذات الاهتمام المشترك، فإليهم جميعاً كل الشكر والعرفان.

وفي سبيل توثيق التراث، والتعريف به، ونشره محلياً وعالمياً؛ أولت الكلية النشر العلمي أهمية خاصة، وحظي "مكتب المنشورات" الذي أنشئ لهذه الغاية بدعم وتشجيع إدارة الجامعة. ويسوق هذا العدد من "أنبا" عرضاً لجديد النشر في كلية الآثار والأنثروبولوجيا، والذي يعكس الاهتمامات البحثية والأكاديمية للعاملين فيها، إذ إن المجهود العلمي لأية مؤسسة أكاديمية إنما يجد طريقه في مخرجات البحث العلمي الرصين. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب المنشورات قد عمل على نشر إصداراته العلمية والتعريف بها عبر قنوات البريد الإلكتروني العالمية، حيث تلقى عدداً من طلبات الشراء، والتبادل مع عدد من المختصين والمؤسسات العلمية حول العالم، مما أسهم في تعزيز برنامج التبادل وإغناء المجموعة المكتبية لكلية الآثار والأنثروبولوجيا، والتي تلقت في العامين المنصرمين ما يزيد على ثلاثمائة عنوان من الكتب والدوريات المختصة. وفي مقابل ذلك،

نتائج التنقيبات الأثرية في تل دير علا وتل الحمة

2009

زيدان كفافي

خيرت فان دير كوي

الأردنية. وقد أشرف على أعمال التنقيب كل من زيدان كفافي وخيرت فان دير كوي، ومثل دائرة الآثار كل من بدر العدوان ورامي الفريحات، وشارك فيها فنيون وطلبة دراسات عليا من جامعة اليرموك، وآخرون من جامعة لايدن.

في ختام أعمال موسم التنقيبات الأثرية لعام 2009، زار وفد يضم عطوفة الأستاذ الدكتور سلطان أبو عرابي، رئيس جامعة اليرموك، وسعادة السفيرة الهولندية، وسعادة السفير الباكستاني بعمان موقع التنقيبات الأثرية التي تجريها بعثة أثرية أردنية هولندية في تل دير علا وتل الحمة في غور الأردن.

تاريخ التنقيب في تل دير علا

بدأت التنقيبات الأثرية في تل دير علا عام 1960، عندما قامت بعثة هولندية من جامعة لايدن بمباشرة أعمال التنقيب عن الموقع بإشراف هنك فرانكن. وهدفت تلك التنقيبات التي استمرت أربعة مواسم حتى عام 1967، إلى الكشف عن آثار العصر البرونزي المتأخر والعصر الحديدي الأول. وكانت نتائجها النهائية قد نشرت في مجلدات صدرت عن جامعة لايدن.

وبعد انقطاع دام حوالي عشر سنوات، استؤنفت التنقيبات في عام 1976، ضمن مشروع مشترك بين دائرة الآثار العامة الأردنية، ومثلها معاوية إبراهيم، وجامعة لايدن الهولندية، ومثلها هنك فرانكن، تبعه في عام 1979 خيرت فان دير كوي. وبعد التحاق معاوية إبراهيم بجامعة اليرموك أصبح المشروع مشتركاً بين مؤسسات ثلاث، هي دائرة الآثار العامة الأردنية،



وتجرى هذه التنقيبات ضمن مشروع مشترك بين جامعتي اليرموك ولايدن، بدعم من دائرة الآثار العامة

Threads الذي يجمل نتائج هذه التنقيبات. أما المرحلة الثالثة من التنقيبات؛ فبدأت عام 1994. وفي عام 1996 تولى زيدان كفاً في إدارة المشروع عن جامعة اليرموك خلفاً لمعاوية إبراهيم، واختلف هدف التنقيب بعد هذا التاريخ عن هدف التنقيبات السابقة، حيث تركّز في ثلاثة محاور:

- محاولة التوصل إلى صورة نهائية لتاريخ الاستقرار في الموقع في أثناء العصر الحديدي بمراحله الثلاث.

- الكشف عن المزيد من الطبقات المؤرخة للمرحلة الانتقالية بين نهاية العصر البرونزي المتوسط وبداية العصر البرونزي المتأخر (1700 – 1500 قبل الميلاد)، وتركّزت أعمال التنقيب على المنحدر الشرقي للتل، وسعت إلى الكشف عن مزيد من آثار العصر البرونزي المتأخر في المنحدرين الجنوبي والجنوب الغربي للتل.

وجامعة اليرموك، يمثلها معاوية إبراهيم، وجامعة لايدن، يمثلها خيرت فان دير كوي. وقام هذا الفريق بتأسيس محطة دير علا للأبحاث الأثرية، إضافة لإجرائه للتنقيبات الأثرية، وكان هذا في عام 1982. وسهل إنشاء هذه المحطة بشكل كبير عمل الفريق المشترك القائم بأعمال التنقيب عن التل، والمحافظة على القطع الأثرية المكتشفة وتخزينها، كما أنشئ متحف صغير في المحطة يضم مكتشفات أثرية من الموقع.

وسعت البعثة المشتركة في الفترة الواقعة من 1980 وحتى 1987 إلى الكشف عن المخلفات الأثرية المؤرخة للعصرين الحديديين الثاني والثالث، لا سيما في المنطقة الواقعة فوق قمة التل. ونشرت نتائج هذه التنقيبات في عدد من المقالات في حولية دائرة الآثار العامة الأردنية، كما أقيم معرض في لايدن عام 1989، نشر على هامشه كتاب *Picking up the*



السفح الجنوبي لتل دير علا حيث عثر على بقايا بيوت أرخت إلى حوالي 1250 – 1150 قبل الميلاد



كسر فخارية وجدت فوق إحدى أرضيات العصر البرونزي المتأخر
في تل دير علا

- محاولة ربط التل بالمنطقة المحيطة، من خلال إجراء تنقيبات أثرية في موقع تل الحمة (موسم 1996، و1997، و2000) حيث كشف عن أفران لصهر الحديد. إضافة إلى إجراء مسوحات أثرية في المناطق المجاورة لتل دير علا، والتنقيب المحدود في عدد من المواقع، خاصة في المنطقة الواقعة بين أودية راجب، والزرقاء، ونهر الأردن. وجرت هذه المسوحات ضمن مشروع *Settling the Steppe* الذي نفذ بين أعوام 2004 و2007. وقد مثل جامعة اليرموك في هذا المشروع عمر الغول، كما مثل الجانب الهولندي أيضا كابتين ولوكاس بتيت. وكان ألكسندر فلدهاوزن ويوشع العمري درسا صناعة الحديد في تل الحمة، حيث يقوم الطرفان الهولندي والأردني بتنفيذ مشروع *The Iron Track of Jordan*.

موسم التنقيبات الأثرية لعام 2009

هدفت الأعمال الميدانية خلال هذا الموسم إلى:
- إجراء تنقيبات أثرية في موقعي تل دير علا وتل الحمة.
- استخدام تقنيات جيوفيزيائية لإجراء مسوحات أثرية في تل الحمة ومناطق أخرى مجاورة.

وجاءت نتيجة هذه التنقيبات على النحو الآتي:

أ. التنقيبات الأثرية في تل دير علا

- أدت التنقيبات الأثرية لموسم 2009 إلى وضع تصور نهائي حول مخلفات العصر الحديدي في المنطقة الواقعة فوق قمة التل، وذلك من خلال استكمال التنقيب في المربع D/A6 بقصد ربط الطبقات الأثرية فيه بتلك التي في المربع B الواقع للشمال منه، الأمر الذي مكن من إجراء دراسة نهائية للعصر الحديدي الثاني والثالث من حيث تتابع الطبقات واستخدام المكان.



بقايا بيت وقناة مياه عادمة من القرن السادس قبل الميلاد في تل
دير علا

ب. التنقيبات الأثرية في تل الحمة

- نتيجة للعثور على دلائل على صهر الحديد وطرق تصنيع أدوات منه خلال مواسم 1996، و1997، و2000 في تل الحمة، بدئ بمشروع *The Iron Track of Jordan*، وهو مشروع جديد، تشارك فيه إضافة لجامعتي لايدن ودلفت الهولنديتين، جامعة اليرموك ودائرة الآثار العامة الأردنية.

- تبين أن المبنى الإداري الذي كشف عنه في المنطقة C، المربعات K 4-7 وJ، خلال المواسم السابقة أكبر مساحة مما كان يعتقد. ولاستكمال مخططه كان لا بد من إجراء مزيد من التنقيبات في الجهة الشمالية للمبنى.
- توضحت طبيعة المرحلة الانتقالية بين نهاية العصر البرونزي المتأخر وبداية الحديدي من خلال دراسة تتابع الطبقات السكنية، حيث عثر على أوان فخارية وبقايا خشب من سقف إحدى الغرف.



كومة من بقايا خبث الحديد وأدوات نفخ عثر عليها في أحد أفران الصهر المؤرخة لحوالي 900 قبل الميلاد

أوان فخارية عثر عليها في أحد بيوت القرن التاسع قبل الميلاد في تل الحمة



جهاز المسح الجيوفيزيائي باستخدام الموجات الرادارية في تل الحمة

بمديرها، عطوفة الدكتور فواز الخريشة، وجامعة اليرموك، ممثلة بعطوفة رئيسها الأستاذ الدكتور سلطان أبو عرابي، وعمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ممثلة بالأستاذ الدكتور سامي محمود، والسفارة الهولندية بعمان، وجامعة لايدن الهولندية/ كلية الآثار، ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور فيلم فيلمز، ومتصرفية لواء دير علا، وبلدية دير علا، والمجتمع المحلي في دير علا.

أما التقيبات الأثرية عن التل؛ فهدفت إلى الكشف عن مزيد من المخلفات والمعامل الخاصة بتصنيع خامات الحديد في الموقع، والمؤرخة لحوالي 900 قبل الميلاد، وربطها مع الأبنية الأخرى في الموقع وفي نفس الطبقات. كذلك عثر في تل الحمة خلال موسم 2009 على كثير من الدلائل على صهر الحديد في الموقع، خاصة خلال نهاية القرن العاشر قبل الميلاد وما تلاه.

وبانتهاء أعمال التقيبات في تل دير علا وتل الحمة لعام 2009، نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذا المشروع، وهم: دائرة الآثار العامة الأردنية، ممثلة



برسينيا

موسم التنقيب الأثري الثاني 2007

طياء الخوري

والمصور يوسف الزعبي، وطلبة مساقى التدريب الميداني في قسم الآثار.

تركزت أعمال التنقيب لهذا الموسم في الكشف عن امتداد البقايا المعمارية التي عثر عليها في عام 2006، حيث نقب في المنطقتين B و C في الجزء الأوسط من الموقع، والذي شمل عشرة مربعات هي: B-B2, B-B3, B-B4, B-A2, B-A3, B-A4, C-A1, C-A2, C-A3, C-A4. وفيها كشف عن منشأة تتكون من غرف، لها امتداد في مختلف الاتجاهات، بنيت جدرانها من الحجارة الغشم والحجارة المشذبة المعاد استخدامها، واستخدمت حجارة صغيرة لملء الفراغات بين حجارة البناء الكبيرة. ومن المؤكد أن حجارة البناء المشذبة كانت مستخدمة أصلاً في بناء روماني أو بيزنطي

تقع بارسينيا في الجزء الشمالي الغربي من الأردن، على بعد حوالي 15 كيلومتراً إلى الغرب من مدينة إربد، وكيلومتريين إلى الشرق من قرية دير السعنة.

نظّم الموسم الثاني من التنقيبات الأثرية في بارسينيا في الفترة ما بين 17 حزيران و2 آب 2007. وكان أحد أهداف هذا الموسم تدريب طلبة قسم الآثار في جامعة اليرموك على أساليب التنقيب عن الآثار، وذلك بالاشتراك مع دائرة الآثار العامة. وقد ترأس العمل الأثري كل من لمياء الخوري والمرحوم محمد الحتاملة. وتكون الفريق الأثري من وجيه كراسنة، مندوباً عن دائرة الآثار العامة، والمرحوم نبيل القاضي، وماهر طربوش، ومحمد جرادات، والمساح علي العمري،

الأرضيات الحالية المبلطة. ومما يعزز هذا الاستنتاج امتداد الجدران إلى مستوى أعمق من الأرضيات.

وقد عثر في ثلاث من الغرف على طوابين، كان أكبرها في المربع C-A3، إذ بلغ قطره حوالي متر، وعمقه متراً أيضاً. واكتشفت بقايا أفران في المربعات B-A3، و-C-A4، وB-A2، مما يدل على تحضير كميات كبيرة من الطعام. وقد عثر على عدد كبير من عظام الحيوانات، وعلى كسر من أواني طبخ فخارية تعود إلى العصر البيزنطي المتأخر وإلى العصر الأموي.

أقدم، ربما كان معبداً أو كنيسة. ومن بين الحجارة المشدبة حجران جيريان مزخرفان يتوسط كلاً منهما نقش صليب. كما عثر على عمود صغير من الرخام، وعلى شريحة رخامية ربما استخدمت سابقاً في بناء كنيسة، وعلى حجارة فسيفساء، بعضها وردي اللون، وبعضها الآخر أسود. كما عثر على عدد كبير من قطع الأجر التي كانت تستخدم في بناء أسقف الكنائس. وكسيت الجدران بطبقة من القصارة لا تزال بعض أجزاءها ظاهرة.

أما الأرضيات؛ فكان معظمها مبلطاً بشبائح حجرية مختلفة الأحجام والأشكال. كما عثر في جميع المربعات على مجموعات كبيرة من الحجارة الفسيفسائية، مما يدل على وجود أرضيات فسيفسائية ترجع إلى فترات أبكر في بعض الغرف، بنيت فوقها



إحدى الأرضيات المبلطة في برسينيا

ويعود معظم الكسر الفخارية التي عثر عليها فوق الأرضيات المبلطة إلى العصر البيزنطي المتأخر وإلى العصر الأموي، وكان معظمها كسراً من جرار وأواني طبخ. ومن المتوقع أن تعود المستويات التي تقع أسفل هذه الأرضيات إلى عصور أقدم، إلا أنه لم ينقب عن هذه المستويات بعد. ويمكن الاعتماد على نتائج الموسم السابق في الجهة الغربية من موقع التنقيب الحالي، حيث جرى التنقيب أسفل الأرضيات الحجرية، مما أكد أن المنشآت المتأخرة قد بنيت فوق منشآت أقدم منها. وسيبقى البحث في هذا الأمر أحد أهداف التنقيب في المواسم اللاحقة.



أحد الطوابين التي عثر عليها في برسينيا

لقد أثبتت نتائج هذا الموسم، لا سيما اللقى الأثرية المكتشفة، تتابع الاستقرار في الموقع عبر فترات طويلة من الزمن. وقد أفادت نتائج التنقيبات الأثرية لموسم 2006 في تحديد التسلسل الزمني للاستقرار؛ لأن التنقيب شمل مناطق عميقة ووصل إلى مستويات تعود إلى مراحل الاستقرار المبكر. إلا أن تدمير بعض المنشآت المعمارية وإعادة استخدام أجزاء منها لفترات متلاحقة يجعل تفسير بعض الظواهر الأثرية أمراً في غاية الصعوبة. وربما تسعفنا المجسات العمودية العميقة، وهي وسيلة مهمة في العمل الأثري، في فهم أفضل للطبقات المختلفة في الموقع، ولتسلسل إنشاء الأرضيات، وتحليل مراحل الاستقرار أو التدمير أو الهجران.



سراج من العصر الهلنستي

وبشكل مجمل، تدل المنشآت المعمارية التي عثر عليها على استقرار متأخر بني على إعادة استخدام المنشآت الأقدم. وربما كان للزلزال الذي ضرب المنطقة عام 749 للميلاد تأثير على هذه المنشآت، إذ أعيد إنشاؤها أو ترميمها بعد هذا التاريخ. وتجدر الإشارة إلى أن أحدث الكسر الفخارية يعود إلى العصر العباسي، أما أقدمها فيعود إلى العصر البيزنطي المتأخر، فيما عدا كسر قليلة جداً تعود إلى العصر البيزنطي المبكر، والعصر الروماني، والعصر الهلنستي.



سراج من العصر الروماني

المجموعة العربية في اليونسكو. وقد حظي الأردن بعضوية لجنة التراث العالمي في منظمة اليونسكو من بين أربع وعشرين دولة رشحت لهذه اللجنة خلال انعقاد الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر عام اليونسكو في باريس عام 2007. وكان الأردن قد وقع على اتفاقية التراث العالمي عام 1975، حيث تلتزم الحكومة الأردنية بمواثيق المؤسسات الدولية وتتابع القرارات الصادرة عنها على نحو مستمر.

وتتطوي أعمال لجنة التراث العالمي على إجراءات الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي في جميع بلدان العالم، لا سيما تلك المسجلة على لائحة التراث العالمي، بشكليها الدائم والتمهيدي، والتي تمثل أهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصراً من عناصر التراث الوطني والتراث العالمي للبشرية جمعاء.

وتعمل لجنة التراث العالمي على إصدار أحكام واقتراح تشريعات جديدة لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة الاستثنائية العالمية على نحو طويل الأمد، تبعاً للإجراءات والطرق العلمية المعاصرة. كما تعمل اللجنة على توفير المخصصات المالية والكفاءات اللازمة لصون الممتلكات الثقافية والطبيعية ذات القيمة الاستثنائية العالمية، وإجراء أعمال الصيانة والترميم التي تتطلبها.

وفي الأردن، تُعنى اللجنة الأردنية المنبثقة عن لجنة التراث العالمي بملفات ساخنة تتصل بالقدس والأراضي الفلسطينية، لا سيما ما يتعلق منها بملف باب المغاربة والحفريات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، إضافة إلى ملفات تخص بلاداً عربية أخرى. وقد قدمت لجنة التراث العالمي الأردنية مساهمات ومداخلات فاعلة بهذا الشأن، كان لها أثر كبير على تسجيل عدد من المواقع على لائحة التراث العالمي أو الحيلولة دون تسجيل بعض المواقع التي لا تتسجم مع المصالح العربية أو تلك المتنازع عليها.

كما تُعنى اللجنة الأردنية بدراسة جميع الطلبات والملفات المقدمة من مختلف دول العالم إلى لجنة التراث



تفاصيل بعض الأعمدة من السلط القديمة

الممتلكات الأردنية على لائحة التراث العالمي

معاوية إبراهيم

ممثل الأردن في لجنة التراث العالمي

تعد لجنة التراث العالمي من أهم اللجان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي من أكثر اللجان صعوبة في المنظمة، والتي لا تخضع لاعتبارات التوزيع الجغرافي. وتضم لجنة التراث العالمي في عضويتها خمس دول عربية هي: الأردن، ومصر، والبحرين، وتونس، والمغرب، تمثل معاً

الإعلام، على تعزيز احترام وتعلق شعوبها بالتراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين 1 و2 من الاتفاقية.

- وتتعهد بإعلام الجمهور، إعلاماً مستفيضاً، عن الأخطار الجاثمة على هذا التراث، وعن أوجه النشاط التي تتم تنفيذاً لهذه الاتفاقية.

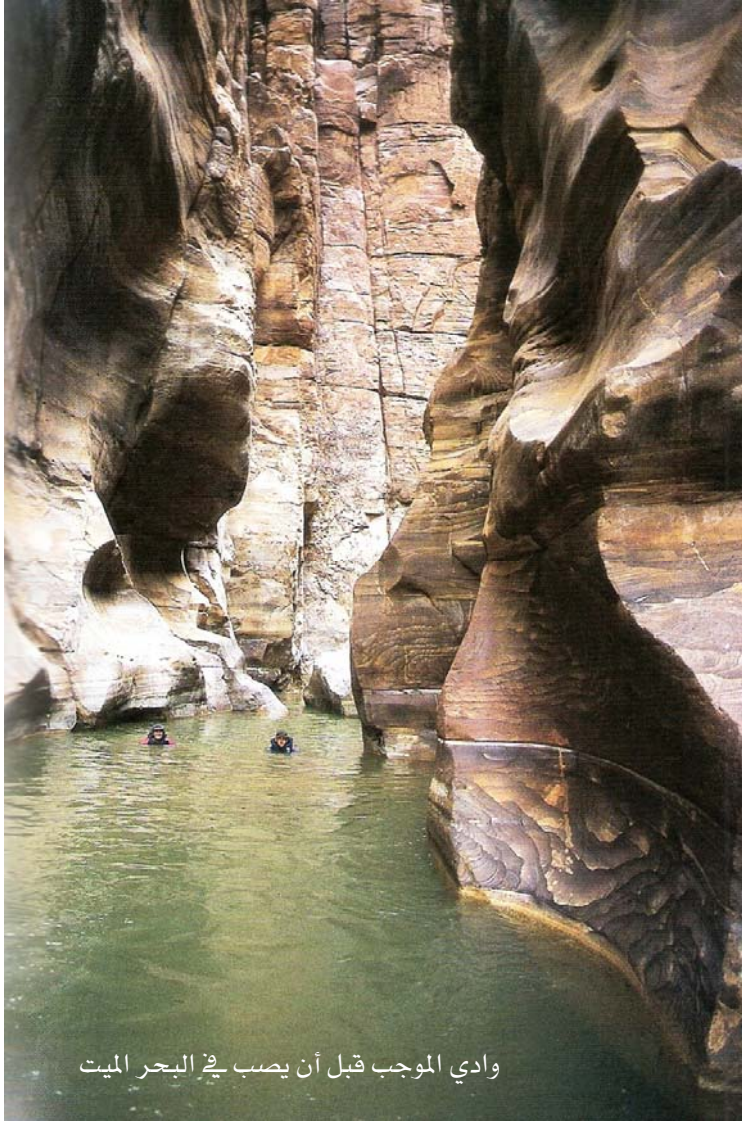
ويشمل "التراث الثقافي" كما تعرفه لوائح وموثيق لجنة التراث العالمي ما يلي:

العالمي بشأن تسجيل مواقع لها على لائحة التراث العالمي في اجتماعها السنوي الذي يُعقد لاتخاذ القرارات المناسبة، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه الملفات دراسة متأنية على مدى الأشهر التي تسبق اجتماعات اللجنة. وتتبادل اللجنة الخبرات العالمية في اختيار المواقع والحفاظ عليها وإدارتها، وكذلك التعاون الإقليمي والدولي لإبراز الممتلكات الثقافية والطبيعية ذات القيمة الاستثنائية العالمية. ويتطلب ذلك دراسة جيدة بالممتلكات الثقافية والطبيعية، واختيار أو تأهيل الممتلكات ذات القيمة الاستثنائية العالمية، وإجراء عمليات التوثيق اللازمة لترسيخها، وكذلك القيام بزيارات ميدانية متكررة للمواقع التي تحتضنها. وعلى اللجنة أن تعد التقارير والوثائق المتصلة بهذا الشأن.

وتعد مواقع التراث العالمي جزءاً مهماً من المرافق السياحية الإقليمية والدولية التي تسهم في تعزيز وزيادة الدخل القومي للدول التي تقع في نطاقها. كما يسهم إدراج الممتلكات الثقافية والطبيعية على لائحة التراث العالمي في حمايتها من مشاريع التنمية والزحف العمراني والتحديات الأخرى.

وتساهم لجنة التراث العالمي في توسيع قاعدة الوعي بأهمية هذه المواقع لدى المواطنين المحليين وعلى مستوى العالم؛ فمواقع مثل أم الرصاص وقصير عمرة لم تكن معروفة على نطاق واسع على المستويين المحلي والعربي، غير أنها أخذت تكتسب شهرة عالمية بعد أن أدرجت على لائحة التراث العالمي، فالمواقع المسجلة أو المرشحة على لائحة التراث العالمي تجد طريقها إلى النشر والإعلام عبر شبكة الاتصالات العالمية، والمطبوعات والمعارض الدولية ووسائل الإعلام المختلفة. أما فيما يتعلق بالمنهج التربوية؛ فيتوجب تبعاً لاتفاقية التراث العالمي أن:

- تعمل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، بكل الوسائل المناسبة، من خلال مناهج التربية والتعليم ووسائل



وادي الموجب قبل أن يصب في البحر الميت



بيت طوقان في السلط القديمة

أما فيما يتعلق بالتراث الطبيعي؛ فيشمل:

- المعالم الطبيعية المتألّفة من التشكيلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكيلات التي لها قيمة استثنائية عالمية من وجهة النظر الجمالية أو الفنية.
- التشكيلات الجيولوجية أو الفيزيوجرافية، والمناطق المحددة بدقة المؤلفة لموطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، والتي لها قيمة استثنائية عالمية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات.
- المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة استثنائية عالمية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي.

- الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

- المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة التاريخ أو الفن أو العلم.

- المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، والتي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

حيث إبراز القيم والمواصفات الطبيعية والتراثية التي لها قيمة استثنائية عالمية. وأخص بالذكر هنا المنقبين والباحثين الذين لهم علاقة مباشرة بهذه الممتلكات، لما قد يقدمونه من أفكار ومقترحات تسهم في إبراز ما تتميز به تلك المواقع من قيم استثنائية عالمية. وتوضع مثل هذه التوصيات أمام المكاتب الاستشارية التي تتولى إعداد الملفات ذات العلاقة.

وقد تأخذ لجنة التراث العالمي الأردنية على عاتقها اختيار مواقع وممتلكات جديدة قد لا تكون معروفة للمسؤولين وصناع القرار، مثل: وادي الشلالة، ووادي اليرموك، وتحصينات الصحراء، والقصور الصحراوية، والنقوش والرسومات الصخرية، والكهوف الطبيعية، ومناجم الحديد والنحاس، ومحطات الخط الحديدي الحجازي، ومواقع بدايات الاستقرار البشري، ومدن الديكابولس، والكنايس البيزنطية، ومعاصر السكر، والدولمنز وغيرها. ويتطلب ذلك التعرف على النواقص والمخالفات التي قد تحول دون إدراج هذه المواقع على لائحة التراث العالمي. كما يتوجب التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لا سيما دائرة الآثار العامة، ووزارة البيئة، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وبلدية السلط، علماً بأن هذه المؤسسات قد بذلت جهوداً كبيرة تصب في إعداد ملفات ترشيح تلك الممتلكات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العدد الأقصى من الترشيحات التي تدرسها اللجنة سنوياً هي 45 ترشيحاً بما في ذلك الترشيحات المرجأة أو المحالة من دورات سابقة للجنة.

وتحتاج هذه الممتلكات الثقافية والطبيعية إلى عمل دؤوب، وخطة طويلة الأمد، وتقارير دورية، وتوثيق منهجي. ويجدر في هذا الإطار إعداد قائمة بمواقع أو مناطق طبيعية وتراثية، وأخرى مختلطة، من أجل ترشيحها على اللائحة التمهيدية، مما يؤهلها لاحقاً للترشح على اللائحة الدائمة للتراث العالمي. ومن الأمثلة على هذه المواقع: قلعة عمان، ومعاصر قصب السكر، ووادي الأردن، ووادي الشلالة/ خربة الزيرقون،

وتتضمن اللائحة الدائمة للتراث العالمي ثلاثة مواقع من الأردن هي: البتراء، وقصير عمرة، وأم الرصاص. أما المواقع المسجلة على اللائحة التمهيدية؛ فهي:

- أم الجمال، وقلعة الشوبك (مونتريال)، وقصر بشير، وطبقة فحل، والمغطس، وأم قيس، والسلط القديمة، وجرش، ووادي رم، ومحمية ضانا، ومحمية الأزرق، ووادي الموجب.

ويمكن أن يتقدم الأردن بموقعين أو ثلاثة مواقع، كحد أقصى بحسب الأنظمة المتبعة في عمل اللجنة، من بين المواقع المسجلة على اللائحة التمهيدية لترشيحها على اللائحة الدائمة، إذ لا يجوز لموقع لم يسبق إدراجه على اللائحة التمهيدية أن يرشح على اللائحة الدائمة. وفي هذه الحال، تحتاج المواقع التي يمكن اختيارها من اللائحة التمهيدية إلى إعداد ملفات خاصة بها تبحث في الاجتماعات القادمة للجنة. كما يتوجب إثراء اللائحة التمهيدية بمواقع جديدة لترشيحها على اللائحة الدائمة مستقبلاً. أما المواقع التي يمكن بحثها في الاجتماعات القادمة للجنة التراث العالمي لترشيحها على اللائحة الدائمة؛ فهي:

- الممتلكات الثقافية: جرش، وأم قيس، وطبقة فحل، والسلط القديمة.

- الممتلكات الطبيعية: محمية ضانا، ووادي الموجب، ووادي رم.

ويتطلب طرح هذه المواقع للنقاش في الاجتماعات القادمة للجنة التراث العالمي إعداد ملفات متكاملة لما يتم اختياره من هذه المواقع، ودعوة مجموعة من ذوي الاختصاص بهذه المواقع، وعقد ورشة عمل لكل موقع أو موقعين على الأكثر لمناقشتها وتقديم التوصيات بشأنها، إذ تؤخذ توصيات هذه الورش بعين الاعتبار. ولعرض هذه الملفات على اجتماع لجنة التراث العالمي الذي سيعقد في البرازيل عام 2010؛ يتوجب البدء بإعداد هذه الملفات بأسرع وقت ممكن، والعمل على تأهيل هذه المواقع تبعاً للمعايير ومتطلبات الترشيح من

بكندا في النصف الأول من شهر تموز لعام 2008. وكانت ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الوطنية لليونسكو بتاريخ 2008/10/8 أكدت توصيات الوفد الأردني حتى تتمكن لجنة التراث العالمي الأردنية من القيام بواجبها على نحو أفضل، من خلال وضع خطة طويلة الأمد إضافة إلى الخطط السنوية المرحلية، وذلك على غرار ما تقوم به لجان التراث العالمي الوطنية الأخرى. كما أكدت ضرورة دعم وتشجيع اللجنة، وتوسيع عضويتها لتشمل اختصاصات في مجالات البيئة والعمارة التاريخية وغيرها.

ولا بد من مأسسة عمل هذه اللجنة، وإضافة مختصين آخرين إلى عضويتها، وإضفاء روح العمل المشترك عليها حتى تتمكن اللجنة الوطنية للتراث العالمي من القيام بالمهام الملقاة على عاتقها.



النسيج إحدى الحرف اليدوية في منطقة وادي رم

ومأدبا، ودير علا، وقلعة عجلون، وقلعة الكرك، وقصر الحلابات، والرسومات الصخرية، والتحصينات الرومانية.

ولعلني أذكر بتوصيات الوفد الأردني التي قدمها في اجتماعات لجنة التراث العالمي التي عقدت في كيبك

♦ خالد الناشف

التلاعب بالآثار الفلسطينية

القدس أنموذجاً*

بعد احتلال القدس في حزيران 1967 وُضعت مباشرة المخططات للتقريب في البلدة القديمة. العمل على توسيع فضاء الدولة الاستيطانية بدأ على الفور. في شباط 1968 شُرع بالتقريب في المنحدرات الجنوبية والجنوبية الغربية للحرم الشريف بإشراف بينجامين مازار الذي أصبح يعرف بعميد الآثار الإسرائيلية.

♦ خالد الناشف: أستاذ النقوش والكتابات القديمة. درس في النمسا، وعمل في ألمانيا، وله العديد من المؤلفات في حقل المسمايات الأثرية القديمة والبابلية الوسطى. تحول بعد عودته من ألمانيا إلى الاشتغال في حقل التراث والآثار الفلسطينية، وله العديد من الإسهامات في هذا المجال، كان آخرها هذا المقال. وقد فارق خالد الناشف الحياة في 2009/2/10 قبل صدور هذا العدد.

* على هامش كتاب ناديا أبو الحاج "حقائق على الأرض: الممارسات الأثرية وصياغة الذات في المجتمع الإسرائيلي" (شيكاغو، 2001). ناديا أبو الحاج أستاذ مشارك في كلية بارنارد التابعة لجامعة كولومبيا ومديرة الدراسات العليا في قسم الأنثروبولوجيا بجامعة كولومبيا (نيويورك). أبو الحاج، فلسطينية الأصل، ولدت في نيويورك عام 1962، وتلقت تحصيلها الجامعي في كلية برين ماور وجامعة ديوك، وتخرجت من الجامعة الأخيرة عام 1993 بشهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا. درّست في جامعات مختلفة، من بينها جامعة شيكاغو في الفترة ما بين 1997 و2002 قبل أن تلتحق بكلية بارنارد خريف ذلك العام. استوفت أبو الحاج شروط التثبيت الأكاديمي في الكلية الأخيرة في العام الأكاديمي 2006-2007 وفي جامعة كولومبيا في العام الأكاديمي 2007-2008.

في منتصف عام 2007 شُنت حملة على الإنترنت ضد تثبيت أبو الحاج في كلية بارنارد قادتها باولا شتيرن، إحدى متخرجات الكلية والمقيمة في مستوطنة معاليه إدوميم. وشارك في الحملة "أساتذة" من جامعات أميركية وإسرائيلية بمقالات عرض مفرضة ومضللة للكتاب. فالبعض أثار قضية "التخريب" الذي يفترض أنه حصل مع نشاطات الأوقاف في الحرم الشريف إبان التسعينات، علماً بأن هذه بحد ذاتها ابتدأت كحملة إعلامية لمواجهة نشاط "الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر" (بالتعاون مع الأوقاف) في إعادة تأهيل المصلى المرواني. وامتدت الاتهامات لتشمل التاريخ، فأحد مراجعي الكتاب يشير بفجور إلى أن "الإسرائيليون ليسوا هم من قام بهدم الدلائل الإسلامية، وإنما على العكس من ذلك. في الإسلام هناك عدم اكتراث بالعالم غير الإسلامي أو السابق للإسلام. هناك الكثير من القطع التي ربما كانت قد تعرضت للتخريب خلال الـ1350 سنة من الغزو الإسلامي وإخضاع المسيحيين، واليهود، وأتباع مذهب زرادشت، والهندوس، واليهوديين". وتلقفت الحملة مواقع مشبوهة من أمثال "كاميوس واتش"، الذي يديره الصهيوني دانييل بايبس.

في النهاية مُنحت أبو الحاج تثبيتها في تشرين الثاني عام 2007، أيضاً بفضل حملة مضادة رأت أن الهجوم على أبو الحاج كان جزءاً من حملة منسقة ضد أفكار سياسية غير مرغوبة، ما يذكر بالماكارثية. كما أُشير إلى أن الهجوم على أبو الحاج جاء بسبب أصلها الفلسطيني، فحمل بذلك نزعة شعوبية لا علاقة لها بمضمون الكتاب. وفي الحقيقة يعد الكتاب من الناحية المعلوماتية أحد أهم الكتب التي صدرت عن الآثار الإسرائيلية في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، بالإضافة إلى أنه يقيم أنثروبولوجياً الدور الذي لعبته الآثار في تطوير صورة الإسرائيلي لنفسه ومجمعه المتمثل بكيان أهدافه استيطانية استعمارية بحتة. وقد ركزنا في هذا المقال على بعض ما كتبه أبو الحاج عن التقريب والمناحف في القدس.

إلا بشكل غير مباشر. هذا التوجه سيبقى ملازماً للآثار الإسرائيلية في مراحل تطورها قبل تأسيس الكيان الاستيطاني وبعده.

ولعل القدس أبرز أنموذج يتكشف فيه هذا الاستغلال للآثار وربطها بالتوراة أو بجوزيفوس، المصدر الوحيد للتاريخ اليهودي؛ ففي المدينة نشطت الحركات الدينية التي ستتطور منها الديانة اليهودية لاحقاً. وهناك في القدس "الهيكل" الذي يُنظر إليه كمحور لتلك الديانة. وتكمن المصدقية التاريخية للمرويات التوراتية والتاريخ اليهودي في الأشياء المادية التي ستصبح شواهد تاريخية موثقة فيما إذا قرئت بالشكل المناسب. واستخراج هذه الأشياء من تحت الأرض باستخدام الوسائل العلمية الصحيحة هو ما سيمنحها القوة اللازمة لتصبح شواهد تستغل في المستقبل لتبرير وجود الكيان الاستيطاني.

تنقيبات مازار

لخص مازار نتائج العقد الأول من تنقيباته في القدس كما يلي: "كلما تقدم العمل تجمعت لدينا بيانات جديدة عن التخطيط الجيد الذي اتصفت به المنطقة إلى الجنوب والغرب من "جبل الهيكل". الروعة واضحة للعيان، خاصة في الجدران العالية بمداميكها، التي تتألف من كتل حجرية مشذبة، وفي الكسر المعمارية العديدة بزخارفها الفنية التي سادت أثناء العصر الهيرودي.

في الموسم الأول أُعلن عن اكتشاف أساسات ضخمة للجدار الجنوبي والزاوية الجنوبية الغربية لـ "جبل الهيكل الهيرودي"، عملياً أكملت "اكتشافات" مازار ما بدأه وارن قبل مائة عام من معاينة آثارية للجدران الخارجية لـ "جبل الهيكل" (= الحرم الشريف). وارن هو أحد الضباط المهندسين الذين استخدمهم "صندوق استكشاف فلسطين" في مشاريعه الأثرية في القدس. إلى جانب البحث عما يؤكد المصادر التوراتية والتاريخية في البقايا الأثرية تحت الأرض، دعم وارن توطين اليهود الأوروبيين في فلسطين. ففي كتاب له

وفي صيف عام 1969 أجرى ناحمان أفيغاد تنقيباته الثانية في قلب ما أصبح يعرف باسم "الحي اليهودي الجديد". أفيغاد ينتمي إلى جيل عاصر التنقيبات اليهودية أثناء فترة الانتداب، وساهم بشكل جذري فيها، ومن هذه النشاطات التنقيبات في كنيس بيت ألفا التي رسخت التوجه القومي للآثار الإسرائيلية. تنقيبات أفيغاد في القدس كانت من بين أوسع التنقيبات في تاريخ الآثار الإسرائيلية. وقد وصفها أحد الآثاريين بأنها آخر "التنقيبات الأسطورية" التي ميزت السنين الأولى للدولة الفتية. وبشكل مشابه لحاتسور ومسادا وكهوف بار كوخفا ركزت تنقيبات القدس على الفترة التوراتية حتى فترة "الهيكل الثاني"، أي باختصار تلك الفترات التي احتلت مركز الصدارة في الجدل والممارسات في الآثار الإسرائيلية، وهي أيضاً ما منح الزخم للخيال القومي الاستعماري الإسرائيلي.

البدايات

تعود جذور التلاعب بالآثار الفلسطينية إلى مبادئ طورها "صندوق استكشاف فلسطين" البريطاني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي عام 1865 تأسس الصندوق في لندن بهدف دراسة "الآثار والجغرافيا والجيولوجيا والتاريخ الطبيعي لفلسطين". ومع إنجاز خارطة استكشافية لفلسطين قرر الصندوق أن يجري مسحاً شاملاً عُرف باسم "مسح غرب فلسطين". وقد تطورت مع هذا المسح أسس إعادة صياغة المشهد الفلسطيني، وهي ما اعتمدت عليه الآثار اليهودية أثناء فترة الانتداب وفيما بعد الآثار الإسرائيلية مع نشوء الكيان الاستيطاني الجديد.

رأى الصندوق أن تنفذ مهامه حسب المبادئ العلمية، وذلك لضمان أن تلقى نتائج الأبحاث والاستكشافات في العالم القبول نفسه الذي تحظى به الحقائق الجديدة، كما لو أنها طورت في مختبر علمي. ويعكس هذا التوجه الاعتماد على "العلوم" لإضفاء مصداقية على نشاط أهدافه الأساسية الاستعمارية، ولا يخدم المعرفة

تنقيبات أفيغاد

بالإضافة إلى الفترة الهيرودية ركزت تنقيبات ناحمان أفيغاد على إبراز دلائل أثرية حول الاستيطان في القدس أثناء فترة "الهيكل الأول" (العصر الحديدي الثاني). وربما كان اهتمام أفيغاد بموضوع الاستيطان في المدينة أثناء العصر الحديدي الثاني هو مساهمته الأكبر ضمن إطار ربط المرويات التوراتية بالأثار. وفي الحقيقة لعبت تنقيبات أفيغاد دوراً حاسماً في صياغة إجماع علمي حول مسألة تاريخية هيمنت في إسرائيل على الجدل حول الاستيطان في قدس العصر الحديدي. وهو جدل لا يمكن حسمه إلا بـ"البراهين العملية" المستخلصة من التنقيبات.

تساءل أفيغاد فيما إذا كانت الهضبة الغربية للقدس مأهولة أثناء الفترة المتأخرة لمملكة يهودا أو فيما بعد، أي في ما يُعرف بالفترة الحشمونية (القرن الثاني قبل الميلاد). ويُجدد أفيغاد اهتمامه بشكل أوضح بالقول إن أي نقاش حول قدس "الهيكل الثاني" هو نقاش حول طبوغرافية القدس. والسؤال هو متى بدأ الاستيطان في الهضبة الغربية للقدس؟ وهل حصل هذا التوسع ضمن أسوار المدينة؟

الأسوار التي يجري الحديث عنها هنا لا تتطابق مع الأسوار العثمانية للبلدة القديمة كما هي معروفة حالياً، هي أسوار مفترضة كانت تضم هضبتين، الشرقية والغربية، الهضبة الغربية هي ما يُعرف اليوم باسم جبل النبي صهيون الذي يحده من الغرب وادي الرابية، والهضبة الشرقية يحدها من الشرق وادي النار. فقد أسفرت تنقيبات أفيغاد عن وجود سور "إسرائيلي" ويرج، وهي بقايا أُرخت إلى القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد حسب لقي الفخار بالإضافة إلى بقايا معمارية موزعة على التنقيبات كلها. كذلك أظهرت تنقيبات أخرى نتائج مشابهة: "تحسينات العصر الحديدي المتأخر التي كُشف عنها في جبل صهيون هي دلائل أكيدة على أن المدينة المسورة قبل السبي البابلي امتدت لتشمل المنحدرات الغربية للهضبة الغربية". أدلة إضافية

تحت عنوان "أرض الميعاد" (1875) جاء ما يلي: "لنفضل ذلك بالقصد الصريح لإدخال اليهودي تدريجياً ليحتل ويحكم هذا البلد في النهاية"، معبراً عن رأيه بأن فلسطين قادرة على استيعاب عشرة ملايين مستوطن، وهو تقدير ما زال يطرح حتى اليوم للعدد الذي يمكن أن تستوعبه فلسطين من المستعمرين.

كشفت تنقيبات مازار عن شارع هيرودي كان معروفاً من تنقيبات بليس وديكي في أواخر القرن التاسع عشر. حسب مازار، يؤدي هذا الشارع الرئيسي إلى "جبل الهيكل"، وقد اصطفت على جانبيه الدكاكين التي عثر في أنقاضها على كميات كبيرة من الأواني الحجرية، والأوزان، والفخار، والمسكوكات. ويخلص مازار إلى القول بأن هذه الدكاكين كان يؤمها زوار "الهيكل"، ونحن نضيف أن ملاحظة من هذا النوع لم تكن لتحصل دون المقارنة بالوضع الراهن في القدس، أي العلاقة العضوية بين الحرم الشريف والدكاكين المجاورة وزوار الحرم.

لدى مازار الآن حقائق أثرية، أو دلائل عملية، تيرهن على صحة المصادر الكتابية التي زودته (ومن قبله وارن) بأين ينقب، وعما يبحث، وأن يحدد هوية، ويسمي ما كان يعرفه أصلاً. لم ير مازار أن ما يقوم به هو حلقة مفرغة من المنطق... تعرف من أين تبدأ وتنتهي بالبداية التي حددتها هي. ولكنها، حسب مازار، مجرد مقابلة بين هذا وذاك، يقول: "رأينا من خلال تنقيباتنا عظمة هذه المدينة في القرن الأول الميلادي، كذلك رأينا المقابلة بين الشواهد الأثرية والمصادر الوصفية للقدس في أوجها (وبشكل خاص ما جاء عند جوزيفوس) ... وينبغي أن نتذكر ما قاله المؤرخ الروماني بلييني عن القدس بأنها الأكثر شهرة ليس في يهودا فحسب، وإنما في الشرق كله، كذلك ما جاء في المصدر التلمودي بأن من لم ير القدس في أوج روعتها لم ير مدينة جميلة أبداً"، ويختتم بالقول: "حقاً، الوصف عند جوزيفوس وفي المشناة بالنسبة لهذه المنطقة بالذات يتفق إلى حد بعيد مع المكتشفات الأثرية كما ظهرت في تنقيباتنا".

"متأخرة أو حديثة" أو "قروسطية" أو "عربية"، وفي أحسن الأحوال بالنسبة لبقايا أكثر أهمية بأنها أيوبية ومملوكية أو فرنجية. وهنا لا بد من الإشارة إلى استخدام الجرافات في الآثار الإسرائيلية أثناء التنقيب في المواقع الأثرية. فالجرافات تستخدم للوصول بسرعة إلى الطبقات الأقدم، كالعصر الحديدي حتى الفترة الرومانية. ومن خلال قراءة تقارير أفينغاد لا تنال الفترات الحديثة الأهمية ذاتها كما بالنسبة للفترات القديمة. ويشمل هذا كل شيء يقع بين "الإسلامي المبكر" إلى الفترة العثمانية، أي 1300 سنة من تاريخ مدينة القدس. والأبرز بهذا الصدد هو الاستخدام المتواصل للجرافات (معظمها من قبل البلدية) لإزالة البقايا الحديثة قبل البدء بالتنقيب. ففي الموسم الأول من تنقيبات أفينغاد في "الحي اليهودي" يقول التقرير: "قبل البدء بعمليات التنقيب سُوي الموقع لإزالة الركام الحديث". وفي تقرير أولي آخر نقرأ: "قبل التنقيب، أُزيل الردم العلوي (بشكل أساسي بقايا أبنية حديثة) بواسطة وسائل آلية، وبهذا كشف عن طبقة من الألواح الحجرية"، ويوضح أن هذه تمثل مستوى الشارع الهيرودي، ما معناه أن أي شيء فوق ذلك هو ردم علوي يفترض أنه أُزيل بدون أن يُدرس.

لا نعرف متى يتخذ الآثاري الإسرائيلي قراره باستخدام الجرافة، لكن من المؤكد أن الفترات الحديثة لم تكن ذات أهمية بالنسبة له حتى يعلن عنها باعتبارها مواقع تاريخية ينبغي حمايتها على الأقل حتى تتم دراستها قبل جرفها.

"الحي اليهودي"

بالنسبة لعالم الآثار الإسرائيلي، شكل "الحي اليهودي" المخرب فرصة نادرة للتنقيب لم تسنح في أحياء أو مناطق أخرى من القدس ضمت عمراناً كثيفاً. ذلك أن "الخراب" الذي حصل أثناء معارك عام 1948 يختلف عن ذلك الذي حصل بعد غزو القدس عام 1967. إذ بعد الاستيلاء على القدس في حزيران 1967 نفذت مجموعة من قوانين مصادرة وهدم بيوت مهدت الطريق نحو

أسفرت عنها تنقيبات في القلعة والحديقة الأرمنية وجبل صهيون. ويُستنتج من ذلك كله أن الهضبة الغربية استوطنت في العصر الحديدي المتأخر. مثلت مدينة العصر الحديدي تلك أوج الغزو الإسرائيلي: الاستيطان والتوسع وتأسيس القدس كعاصمة للدولة الإسرائيلية القديمة. وتتبع الإشارة إلى أن "النتائج" تعكس تفسيراً للبقايا الأثرية لتتطابق مع واقع سياسي راهن ومصطنع برز بعد 1967.

في "الحي اليهودي الجديد" كشف أفينغاد عن مبنى كبير محصن أُطلق عليه فيما بعد اسم "البرج الإسرائيلي"، وفي بقايا هذا المبنى عثر على رؤوس أسهم حددت بأنها "إسرائيلية وبابلية". كتب أفينغاد: "هذا البناء المتين هو جزء من خط الدفاع الشمالي للمدينة إبان المرحلة الأخيرة لمملكة يهودا... يبدو أن بقايا الحريق ورؤوس الرماح تشير إلى وقوع معركة لدى غزو البابليين للقدس عام 586 قبل الميلاد". وهنا يتضح التزييف، وذلك في الربط بين رواية توراتية حول الغزو البابلي للقدس وبقايا أثرية كالحريق ورؤوس الرماح وتفسير هذه المعطيات على أنها تشير إلى معركة ما حصلت بين "الإسرائيليين" و"البابليين".

التنقيبات في القدس كشفت عن (وركزت على) عصور وبقايا أثرية ذات أهمية بالنسبة "للتاريخ القومي اليهودي"، إذ منذ فترة طويلة تمثلت ممارسات الدولة الاستيطانية بجعل التاريخ الإسرائيلي القديم ملموساً بإعادة استحضار الأمة القديمة وإقليمها كحقيقة تاريخية. غير أن مهمة التنقيبات لم تقتصر على عصور زمنية محددة تنبئ بميلاد الأمة اليهودية وصعودها. فهناك أيضاً روايات فرعية محددة، كالاستيطان والتحصينات والحرب (بين "شعبيين": "الإسرائيليون" و"البابليون").

الجرافات

تلاحظ أن هناك عمومية لدى الحديث عن بقايا وطبقات الفترات المتأخرة، ناهيك عن ندرة الإشارة إليها نسبياً. وكثيراً ما تدرج هذه البقايا تحت تصنيف

الأفضل ابن صلاح الدين، وقد أوقفت الحارة لعلماء وحجاج من المغرب. وتمثلت الحارة بحوالي مائة منزل كانت تسكنها عائلات إسلامية على مدى مئات السنين. في العاشر من حزيران 1967، أي بعد بضعة أيام فقط من إعلان وقف إطلاق النار، جُرُفت الحارة بأكملها. وحسب أحد سكان البلدة القديمة، الذي يطل منزله على حارة المغاربة، بدأت الحرب يوم الاثنين وشرع بالهدم ليل يوم الأربعاء، بعدما أعطى الجيش سكان الحارة بضع ساعات مهلة لمغادرة الموقع؛ نهار الجمعة اختفت الحارة من الوجود. وبهدم الحارة أصبح ما لا يقل عن 650 من السكان لاجئين، وبالإضافة إلى الحارة نفسها دُمر موقعان تاريخيان: جامع البراق والمدرسة الأفضلية. ولم يعد هناك أي بقايا مادية من الحارة، سواء منازلها أو مؤسساتها الدينية.

بعد 25 سنة من عملية الهدم تضمن أحد الكتب المدرسية اليهودية التي أحييت ذكرى "توحيد المدينة" معلومة تقول إن تقسيم المدينة إلى أربعة أقسام حسب الأديان التالية، وهي "اليهودية"، و"المسيحية"، و"الإسلامية" و"الأرمنية" (يا للعجب!)، لم يكن موجوداً أبداً. وتؤخذ حارة المغاربة كمثال على هذا الغموض، فالكتاب المدرسي يقول إن الحارة كانت حياً إسلامياً مجاوراً للجدار الغربي أو حائط المبكى. وبالطبع فإن القارئ الموجه إليه هذا الكلام سوف يستنتج أن "الحي اليهودي" هو "حارة المغاربة"، علماً بأنه ليس صحيحاً مطابقة "حارة المغاربة" بحارة اليهود، أضف إلى ذلك أن بضعة تجمعات يهودية غير محددة بحدود كانت موجودة تاريخياً في مواقع أخرى داخل البلدة القديمة لا علاقة لها البتة بحارة المغاربة.

إجراء التنقيبات والمخططات الاستعمارية التالية، وبهذا أضيفت "طبقات تخريب" إضافية للخراب الذي حصل عام 1948.

إذن، في "الحي اليهودي" أُجريت ترميمات في أبنية مخربة قائمة جزئياً وتُركت على حالها لإحياء ذكرى تخريب أحدث زمنياً، ودُمجت حجارة قديمة في أشكال معمارية حديثة لإضفاء البعد الزمني عليها. هذه الظواهر الجديدة التي جاءت مع الممارسة الأثرية أعادت صياغة حدود المطالبات القومية اليهودية في الحي وهو ما بقي ثابتاً في العقود التالية.

الكثير من مقاييس تطوير البلدة القديمة ظهرت أثناء فترة الانتداب، غير أن تخطيط أراضي ما أصبح يُعرف باسم "الحي اليهودي الجديد" نال اهتماماً خاصاً من قبل الكثيرين من مخططي المدن والمعماريين الإسرائيليين. ولم تناقش المشكلة من وجهة نظر معمارية عصرية، أي الحفاظ على العناصر القديمة إلى جانب التوسع في بناء جديد، ولم تعكس الأفكار الجديدة المطبقة في مدن استعمارية جديدة من عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، كالتأكيد على نتائج السكان المحليين وتحديثه مع الحفاظ على فضائها التراثي، أي أن تبقى موجودة في مساحات إلى جانب الأحياء الأوروبية وبشكل منفصل عنها. غير أن إنشاء "الحي اليهودي الجديد" كان يعني تأسيس مستوطنة يهودية بالكامل داخل منطقة محددة من البلدة القديمة لتكون معلماً رمزياً للعاصمة الجديدة "الموحدة" للدولة اليهودية.

حارة المغاربة

تمثلت خطوة "التخريب" الأولى بهدم حارة المغاربة التي كانت ملاصقة لما يُسمى بـ "الجدار الغربي"، للحرم الشريف. تأسست حارة المغاربة عام 1193 على يد الملك



حارة المغاربة قبل هدمها على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي

في نيسان 1969 تأسست "شركة تطوير الحي اليهودي" التي كُلفت بمهمة بناء "الحي اليهودي الجديد". وفي 31 آب 1967 أعلنت البلدة القديمة موقعاً أثرياً، فلا يمكن إعادة البناء في البلدة القديمة دون موافقة كبير الآثاريين في القدس. وساعد وجود الخرائب على إعادة تشكيل "الحي اليهودي" كمزار يهودي "قديم جديد" وكمركز رمزي للعاصمة الموحدة لدولة إسرائيل.

وبرزت بضعة أسئلة حول شكل "الحي اليهودي الجديد" من حيث التصميم والفكرة: هل سيكون مكاناً سياحياً، متحفاً، أم صرحاً يجسد التاريخ القديم والخراب؟ هل ينبغي أن يكون مركزاً دينياً للعبادة والتتقيف؟ وأخيراً، هل ينبغي أن يكون حياً سكنياً ضمن مدينة عصرية؟ فاز التصور الأخير الذي تدعمه المؤسسة السياسية الدنيوية بالتعاون الوثيق مع الآثاريين. وفي التعامل مع البلدة القديمة ككيان حي؛ قام أصحاب الرأي السابق من المعمارين والمصممين بالابتعاد

مثلت تسوية حارة المغاربة الخطوة الأولى في سياسة إسرائيل نحو توحيد القدس، ما يعني إدعاء الحق الكامل بها والاستيلاء عليها من منظور السيادة القومية. تلت عملية الهدم سلسلة من أوامر نزع الملكية. ففي نيسان 1968 صدر أمر بنزع ملكية 116 دونماً في الجزء الجنوبي من البلدة القديمة لـ"تطوير المنطقة لإعادة وجود اليهود في البلدة القديمة".

"الحي اليهودي الجديد"

يلاحظ أن الحدود الجديدة لـ"الحي اليهودي الجديد" أوسع بكثير من تلك التي كانت قبل عام 1948، فقرار المصادرة شمل ضمن حدوده، إلى جانب حارة المغاربة، أحياء إسلامية موجودة، كحارة الشرف وحارة الميدان. وصور حوالي 700 منزل، 105 منها فقط كان يملكها يهود عشية حرب 1948. وقد أُجبر حوالي خمسة إلى ستة آلاف فلسطيني على ترك منازلهم.

بُنيت الأبنية الحديثة بالحجر المقدسي من أجل الحفاظ على التراث المعماري للمدينة. وفي البيوت (اليهودية) بُنيت الأسطح كقباب على نمط البيوت المقدسية. وفي هذا بالطبع سطو واضح على التراث الفلسطيني.

أضاف معماريو "الحي اليهودي الجديد" عنصراً جديداً تمثل في البناء باستخدام حجارة قديمة في الطوابق المنخفضة وحجارة جديدة في الأعلى. وبهذا يتداخل القديم بالجديد كنظرة شاملة تهدف بشكل مصطنع إلى ربط الحديث مع البقايا التاريخية.

إن التركيز في الحي ككل يقع على البقايا التي يمكن ربطها بالإسرائيليين القدماء والتراث القومي اليهودي. وهي المواقع التي توضع عندها اللوحات الإيضاحية، وعندها يقف الدليل السياحي ويشرح. هذه حكاية الأصول القومية، البدايات مع الإسرائيليين القدماء والنهايات مع إسرائيل اليوم.

المتاحف

استُغل "الحي اليهودي الجديد" إلى أبعد حدٍ عندما أُسست فيه متاحف أثرية فوق الأرض أو تحتها، فتصبح البقايا الأثرية نفسها متاحف يكشف عنها وتخرج إلى العلن. "البيت المحروق" متحف صغير في قلب الحي احتل مساحة من قبو مدرسة دينية في الأعلى. الغرفة الرئيسية صُممت على شكل مدرج وفيها خزائن متحفية عُرضت فيها قطع كُشف عنها في الموقع: أوان فخارية، موازين حجرية، زجاج، ورمح واحد. صُمم المدرج حول الغرفة، بحيث يكون نصف دائري يمكن استخدام درجاته للجلوس ومشاهدة فيلم حول المتحف يمتد إلى ربع ساعة بعد التجول ومعاينة المعروضات. الشاشة معلقة فوق البقايا الأثرية للبيت المحروق. يعرض الفيلم حكاية هذا البيت والأحياء السكنية للقدس اليهودية والاكتشافات وإعادة إحياء "الحي اليهودي". تمثل المعروضات حاجات من الحياة اليومية، وبعرضها في "الحي اليهودي الجديد" الذي يسكنه يهود معاصرون يتحقق الربط بين الماضي والحاضر... من وجهة نظر صهيونية.

عن فكرة تجميد البلدة القديمة كصرح تاريخي. وفي هذا تغير ملحوظ عما كان متبعاً أثناء فترة الانتداب.

تضفي العناصر الأثرية على الحي أجواء تاريخية ذات مصداقية، سواء المتمثلة في المتاحف التي أُسست تحت البيوت أو المدارس الدينية، أو تلك الموزعة في الحي على شكل نقاط سياحية. وتماشياً مع هذا التوجه يضم الحي مقطعاً من "الصور الإسرائيلي العريض" (من تنقيبات أفيغاد)، الذي قُرُن بسور ذكر في سفر نحما، و"البرج الإسرائيلي"، وهو متحف يضم بقايا برج من العصر الحديدي، إلى جانب برج من الفترة الحشمونية. وهناك أيضاً الكاردو البيزنطي، وهو شارع سياحي مكشوف وامتداده في الكاردو الصليبي الذي ضم دكاكين سياحية. وهناك "البيت المحروق" وهو متحف آثري احتل قبو عمارة حديثة، بينما شغلت الطابق الأرضي مدرسة دينية (يشيفا). وكما شرح أحد الأدلة السياحيين فإن المتحف والمبنى فوقه يعبران عن الهوية المعمارية للحي كله. وبالفعل يمكن رؤية أساسات يشيفا من داخل المتحف.

المتاحف كبقايا أو مواضع أثرية تمنح "الحي اليهودي الجديد" إطاره التاريخي. ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك، فهناك أيضاً "الخرائب" الحديثة، كخرائب كنيس "الخوربا"¹ التي تحتل موقعاً مركزياً في الساحة الرئيسية لـ "الحي اليهودي الجديد". "الخوربا" رُممت جزئياً كذكرى للخراب الذي حل بالكنيس عام 1948. وقد بُني فوق بقايا الكنيس قوس ضخمة للتعبير عن هذا الخراب. فالتصميم المعماري لـ "الحي اليهودي الجديد" يضم بقايا أثرية أُخرجت من عمق الأرض وخرائب حديثة أُبقي عليها ليس كتعبير عن الأزمنة الغابرة وإنما كمؤشرات مادية للتواصل مع الحاضر. وقد

¹ دشنت إسرائيل "كنيس الخراب" في 15/ آذار 2010، كمقدمة لبناء الهيكل الثالث المزعوم. وقد أنشئ هذا الكنيس في حارة الشرف على أنقاض مبان وفقية إسلامية وعلى حساب بيوت فلسطينية. وكانت "شركة تطوير الحي اليهودي" الاستيطانية هي التي أشرفت على بناء هذا الكنيس (هيئة التحرير).

استغلالها في إعادة تركيب التاريخ اليهودي قبيل تدمير "الهيكل". قصة الحي الهيرودي هي قصة قومية تاريخية تتألف من عنصرين مركزيين: الروعة ثم التدمير.

متحف "البيت المحروق"

حسب الفيلم الذي يُعرض في متحف "البيت المحروق" فإن هذا البيت يعود لإحدى العائلات اليهودية النبيلة، وهو أنموذج على العظمة التي لحق بها الدمار، هذه 600 متر مربع من المرافق المنزلية حول حوش مركزي. قامت العائلة بزخرفة جدران البيت بالرسوم، كما هو متوقع من أصحاب الذوق الرفيع. ومثل الحي الهيرودي كانت تسكن "البيت المحروق" عائلة كهنوتية، هي عائلة كاثروس، التي كُتب اسمها على بعض الموازين، والأغرب أن هذه العائلة ذكرت في التلمود على أنها خدمت في "الهيكل". ويقول الفيلم: "هذه ليست أي عائلة، إنها عائلة كهنوتية التزمت بالطقوس والعادات اليهودية، وخاصة ما نصت عليه الشريعة اليهودية فيما يخص الطهارة، لهذا ترى هنا "الميكفيه" وهو حوض استحمام طقوسي، وهذه الطهارة تنعكس في حجم وشكل الأواني والأدوات المستخدمة في البيت. وعلى الأغلب أنه في قبو هذا البيت كانت توجد ورشة لصنع البخور لاستخدامها في طقوس الهيكل".

ينتقل الفيلم ليعبر صناعة الحجارة المتطورة التي تميزت بها القدس عبر العصور وبقيت حتى اليوم. الرفاه والجمال والوفرة والاستمرارية في المواد وصناعتها هي العناصر الأساسية التي تربط الماضي بالحاضر، وبالرغم من أن أصحاب هذه الصناعة اليوم هم فلسطينيون فإنهم لا يُذكرون على الإطلاق.

يشترك متحفاً "الحي الهيرودي" و"البيت المحروق" في أنهما يعرضان الدليل على التدمير الذي ألحقه الرومان بالحي، فمتحف "الحي الهيرودي" يعرض الرماد الناتج عن هذا الحرق والتدمير. ومن بين الأدلة الأثرية "هناك دليل "مذهل" في إحدى غرف "البيت المحروق": هيكل ذراع فتاة بقي على حاله وهي تحاول تسلق درج "البيت

"متحف الحي الهيرودي"

هذا المتحف موجود في قبو مدرسة دينية تدعى "يشيفات هاكوتيل". في هذا المكان حُفظت بقايا غرف، وحمامات طقوسية، ومناضد حجرية، وجرار، وأرضية فسيفساء. عُرضت موجودات المتحف بحيث تبرز اتساع وجمال ورفاه بيوت الطبقة العليا للمجتمع الهيرودي. بقايا الغرف القديمة تحيط بها أساسات المدرسة الدينية في الأعلى. وفي إحدى الزوايا وُضع صندوق بلاستيكي ذو غطاء زجاجي احتوى على بقايا الرماد الذي كُشف عنه في التنقيبات. النص المرافق يوضح أن الأثاريين الإسرائيليين تمكنوا من تحديد تاريخ هذا الرماد بدقة، وهو الثامن من أيلول عام 70، أي في اليوم الذي أحرق الرومان فيه المدينة العلوية للقدس.

هذه المبالغة في تفسير الشاهد الأثري علق عليها آثارية بريطانية بالقول: "المرء بحاجة إلى المزيد من الأدلة حتى يستنتج أن الخراب شمل المدينة كلها، ولا يصح الاعتماد على ما كُشف عنه في هذا الموقع بالذات أو حتى في أكثر من موقع". وفي الحقيقة لم يعثر الأثاريون على أية أدلة إضافية تشير إلى أن المدينة العلوية قد تعرضت للحرق بكاملها.

وكان للعمارة أهمية خاصة في تصميم المتحف، فعلى لسان أمينة المتحف كان الهدف إضافة أجواء البيوت أثناء التجوال في الموقع، وأن لا تكون هناك عناصر مصطنعة تقف بين المتجول والأشياء المرممة جيداً. البيت إلى الجنوب لم يُرمم وبالقرب منه هناك كومة من الحجارة والرماد، وهو الدليل على التدمير الذي ألحقه الرومان بالموقع عام 70 ميلادية. وفي خزائن جيدة الإضاءة عُرضت اللقى الصغيرة التي اكتشفت في "الحي الهيرودي" ومحيطه. أقدم هذه اللقى يعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد، وأحدثها إلى الفترة الهيرودية (نهاية القرن الأول - بداية القرن الثاني الميلادي).

العمارة واللقى عنصران يشهدان على المد القومي وانحساره، ويقدمان شيئاً عن المهمة الفعلية للأثار، وهي

النفق

بعد عام 1967 سلّمت إدارة الجدار الغربي و"نفق الجدار الغربي التراشي" أو اختصاراً "النفق" إلى وزارة الشؤون الدينية. ظهر النفق بعد التنقيبات التي أجريت شمال الجدار الغربي بإشراف الوزارة وسلطة الآثار، وكشف في أثنائها عن 320-340 متراً من امتداد الجدار إلى الشمال. وقد استفادت التنقيبات مما توصل إليه وارن في الأعوام 1867-1869 عندما حضر أنفاقاً تحت مستوى الشارع للأحياء الفلسطينية وحول محيط الحرم الشريف.

النفق مفتوح أمام الجمهور العام من خلال زيارات منظمة فقط، ولأن النفق والمتحف الذي يحتويه يعدان مكاناً مقدساً، فإن على الرجال ارتداء القلنسوة اليهودية. تبدأ الجولة بدخول البوابة ثم "النفق السري"، وهو الاسم الذي أطلقه وارن على السرداب الأول من النفق؛ عندها تطلق البوابة. تتألف المجموعة الواحدة من 30 مشاركاً يتجولون في ممرات ضيقة وطويلة إضاءة خافتة وجوها رطب وثقيل.

الكثير من الأدلاء السياحيين يركزون على الوصول المتأخر للعرب للمدينة، كذلك على العناصر الأصلية في الظواهر المعمارية. التركيز على الأصول ضروري، لا لسرد خطاب قومي عن العودة اليهودية فحسب، بل أيضاً عن أسبقية هذا الحق. فمجرد كونها متأخرة تصحح الإدعاءات الإسلامية ضعيفة وغير مقنعة.

النفق هو أيضاً متحف، ولكن خلافاً لما يتوقعه المرء من المتاحف هناك قلة من اللوحات الإيضاحية المعلقة على الجدران. تصميم معظم مرافق المتحف يجعله يبدو حقيقياً، وبهذا تكتسب العناصر التاريخية الشفافية. فقد أقصي الكثير مما يدل على عملية تأسيس المتحف كالترميم والحفظ. وقد وُضعت في مكان من النفق كتب دينية وأسفار، وخصص لأداء الصلاة.

في الغرف والممرات الأولى الضوء ضعيف بالكاد يكفي لتبين الطريق. الأرضية هي الأرض الصخر كما يشير بعض الأدلة. العدد القليل من اللوحات الإيضاحية لا

المحروق" قبل 2000 عام! وفي متناول يدها رمح". وتصاحب هذا السرد في الفيلم موسيقى دراماتيكية، علماً بأن الرمح قد عُثر عليه في غرفة منفصلة. ولا يوجد ما يدل على أن هذا الحرق قد قام به الرومان، إذ قد يكون من عمل مجموعة ضد مجموعة أخرى، والمصادر التاريخية توحى بشيء من هذا القبيل.

"متحف البرج الإسرائيلي"

"متحف البرج الإسرائيلي" يسرد قصة تدمير آخر حصل في وقت مبكر. إنه يعرض أدلة على المعركة التي قوضت "فترة الهيكل الأول" مع الغزو البابلي لمملكة يهودا. يقع المتحف في قبو مدرسة، ويمكن الوصول إليه عبر درج منحدر ومتعرج. وفي الحقيقة يضم المتحف برجين، الأول يعود إلى الفترة الحشمونية ("فترة الهيكل الثاني") والثاني "البرج الإسرائيلي"، ويعود إلى "فترة الهيكل الأول" ومنه أخذ المتحف اسمه، علماً بأن "إسرائيلي" تسمية خاطئة بدلاً من "يهودي" نسبة إلى مملكة يهودا التي قضى عليها البابليون. وفي القاعة الفعلية للمتحف هناك صورة تضم مدكاً حريباً موجهاً إلى البرج في إشارة إلى دك البابليين لأسوار المدينة.

صُممت هذه المتاحف لتتضمن سرداً تاريخياً محددًا بالاعتماد على البقايا المادية المستخرجة من التنقيبات الأثرية بعد الحفظ والتصنيف، بالإضافة إلى أن هذا هو التاريخ الذي يبني عليه الحاضر وتتم صياغته. وهذا ما تعكسه اللوحات/الصور المعروضة إلى جانب تلك الآثار القديمة: لقطات لـ "الحي اليهودي المخرب" بعد 1967 تظهر الجرافات وهي تزيل الردم والآثارين منهمكين في التنقيب. يقول الفيلم الذي يعرض في المتحف: "عندما اتخذ القرار بإعادة بناء الحي اليهودي بعد تحريره عام 1967، حصل الآثاريون على فرصة لا تقدر بثمن بأن يقوموا بالبحث ويكشفوا عن الأسرار المطمورة لتاريخ إسرائيل القديم". ومن خلال اللجوء إلى مصداقية الأدلة العملية الملموسة وتقويم "الخبراء" يكتسب السرد التاريخي اليقين العلمي المطلوب.

مدينة سابقة كانت هنا في الماضي ... وتصل إلى نقطة لا يمكنك معها أن تستمر في الحفر لأنك وصلت إلى قعر الأرض. لقد ضربت في الأرض الصخر. الصخر الطبيعي الذي وضعه الرب هناك حتى يبني عليه البشر".

هذا الخلط بين العلمي والديني لا يقتصر تطبيقه على آثار القدس فحسب، بل يشمل أيضاً الآثار الفلسطينية ككل، ولن يساعد في التخفيف من هذا التوجه وجود تخصصات في آثار فلسطين تتجاوز أفق الكتاب المقدس أو التوراة كعصور ما قبل التاريخ أو الفترات المتأخرة، كالفترة الأموية التي تمثلت في القدس بدار الإمارة التي كشفت عنها تنقيبات مازار نفسه. ويبقى الانشغال بهذه الفترات في إسرائيل ترفاً ينقصه التبرير الحقيقي، أي ربطه بالحاضر الذي يجسده الفلسطينيون.

إلى جانب هذا الخلط هناك الربط السطحي للمكتشفات الأثرية بالتوراة أو بجوزيفوس الذي يفترض أنه واضع التاريخ اليهودي، وبهذا تتضاعف القيمة المعنوية لفترة زمنية على حساب فترة أو فترات أخرى، وهذا يحد ذاته مرفوض، لأنه من الطبيعي أن تكون نتيجته تاريخاً غير متوازن تؤدي عملياً إلى تحوير الآثار الفلسطينية أو حتى طمسها. كما أن ربط هذا التاريخ بالديانة اليهودية أمر مضلل لأنه يقتصر بالضرورة على سمة حضارية واحدة كان دورها هامشياً في حركة التاريخ الحضاري الفلسطيني، علماً بأن كلمة يهودا في الفترة اليهودية لا تحمل أي دلالات دينية.

أخيراً سيبقى انفصال الآثار عن الواقع على حاله في الآثار الإسرائيلية طالما أن هناك هذا التغييب الكامل للفلسطينيين ... أصحاب الأرض الحقيقيين.

يحتوي على معلومات كافية، لهذا يصبح المرء معتمداً على ما يذكره الدليل السياحي، ومعلومات الدليل غير دقيقة ومغلوبة. فمثلاً ما حدده دليل سياحي على أنه يعود إلى الفترة المملوكية يعود حسب دليل آخر إلى الفترة الهيرودية.

كذلك يستعين الأدلة السياحيون بالتأثيرات الإيمائية والصوتية لخلق التفاعل بين الدليل والسائح. فمثلاً عندما يصل المرء إلى غرفة تقطع الرتبة الطويلة للممر نرى الدليل يطرق بقدمه على الأرض قائلاً إن ما نقف عليه الآن هو الشارع الهيرودي الأصلي: "هذا هو ما وعدتكم به: أرصفة رومانية من فترة الهيكل الثاني تماماً كما كانت آنذاك".

في غرفة أخرى ترفرف فيها الأعلام الإسرائيلية عرض أنموذج لـ "الهيكل". وفي هذه الغرفة وأمام الأنموذج يتلقى الزائر أكثر المعلومات تفصيلاً حول الموقع. وهنا أيضاً يتم شرح جهود الأثريين والتوراتيين نحو إعادة بناء المكان. بالإضافة إلى ذلك، تظهر هنا بوضوح وبشكل مادي نزعة إقصاء الآخر. ففي الأنموذج يظهر أيضاً "الحي الإسلامي" المتأخر. ويبدو "الحي الإسلامي" كدخيل ينبغي التخلص منه، وتساعد حركة آلية في الأنموذج للتعبير عن ذلك، فبالإمكان أن تفتح أرضية الأنموذج وتبتلع "الحي الإسلامي" بكامله فتعود الأمور إلى حالتها الأصلية كما كانت في الفترة الهيرودية. وفي إحدى الجولات سئل الدليل عن مقدار ما تبقى من الجدار اليوم، فأجاب مشيراً إلى الأنموذج أن "هناك حوالي سدس الجدار الأصلي الذي بلغ طوله 480 متراً؛ هذا ما تبقى لنا لنصلي: ثمانون متراً فقط".

في النفق يكثر الحديث عن "الأرض الصخر"، فمن المعروف أن هذا المفهوم يلعب دوراً أساسياً في الآثار؛ فالأرض الصخر هي أولى الطبقات الأثرية، ومنها يبدأ تسلسل الطبقات باتجاه الأعلى. ولكن في متحف النفق يتداخل العلمي بالديني. تقول إحدى السدليات السياحية: "نعم، القطع جاءتنا من مجتمع قديم، من

حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة

عفاف زيادة

ونظراً لاستمرار الانتهاكات الخطيرة التي تستهدف الممتلكات الثقافية في ظل الحروب والنزاعات المسلحة التي شهدها العالم خلال عقد التسعينات من القرن العشرين وما تلاه، كشفت اتفاقية لاهاي وبروتوكولها الأول عن ثغرات وقصور في الرقابة على آليات تطبيق الإجراءات القانونية الواردة فيها؛ الأمر الذي دفع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في العام 1999 إلى تبني البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح. وجاء هذا البروتوكول متضمناً نصوصاً جديدة تتعلق باتخاذ إجراءات وتدابير إضافية لصون وضمان احترام الممتلكات الثقافية، كما أدخل نظام الحماية المعززة الجديد، وعرف الانتهاكات الخطيرة التي تترتب عليها مسؤولية جنائية، وواجب الدول الأطراف في المحاكمة على هذه الانتهاكات، كما شمل البروتوكول الثاني إجراءات التطبيق لتطال النزاعات المسلحة غير الدولية. وقد عد هذا البروتوكول إطاراً جامعاً شمل القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الخاص بحماية الممتلكات الثقافية.

وبحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يشمل مفهوم الممتلكات الثقافية بموجب المادة 1 من اتفاقية لاهاي 1954 ثلاثة أنواع من الممتلكات هي:

نصت المواثيق الدولية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية على أن "الأضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكها شعب ما، إنما تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء؛ فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية". هكذا عبرت ديباجة اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح في العام 1954. فقد أكدت المنظمات الدولية المعنية بحماية الممتلكات الثقافية أن الحروب والنزاعات المسلحة هي السبب الرئيس في تدمير وتدهور حالة التراث الثقافي والروحي للشعوب.

فمنذ القرن التاسع عشر، تضمن القانون الدولي للنزاعات المسلحة معايير محددة لحماية الممتلكات الثقافية، منه المادتان 27 و56 من لائحة لاهاي 1899 و1907، والمادة 5 من اتفاقية لاهاي التاسعة 1907. إلا أن التقدم الحاسم والأكثر أهمية في مجال الحماية الدولية القانونية للممتلكات الثقافية تمثل في اتفاقية لاهاي لعام 1954، والتي اشتملت على اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاعات مسلحة، تدعمها لائحة تنفيذية تعد جزءاً أساسياً من الاتفاقية، وبروتوكول اختياري يهدف إلى منع تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة وضمان إعادتها في نهاية العمليات العدائية.

لحق بالمتلكات الثقافية في الأرض العربية على مر عقود طويلة، ولا يزال، يضع المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع الدولي وجهًا لوجه أمام تلك الانتهاكات وضرورة التصدي لها بشرائع القانون الدولي.

وتعد حالة التراث الثقافي في فلسطين والعراق أنموذجاً صارخاً على انتهاك القانون الدولي المتعلق بحماية المتلكات الثقافية في حالة الحرب والاحتلال. ففي العراق؛ وإثر سقوط بغداد في العام 2003، عانى التراث الحضاري لبلاد الرافدين، مهد الحضارات، ويلات الحرب والخراب والدمار. وتعرضت متاحف العراق للتخريب والنهب والسلب؛ إذ نهبت عشرات الآلاف من القطع الأثرية وصدرت إلى خارج العراق، وجاء ذلك في بعضه نتيجة جهد منظم أسهمت فيه أطراف ومؤسسات عدة، الأمر الذي أحدث ضجة عالمية وأرق المؤسسات العراقية والعربية والعالمية المعنية بالشأن الثقافي. فقد وجه المجلس الدولي للآثار والمواقع عام 2003 نداءً إلى جميع دول العالم مطالباً إياها بضرورة احترام التراث الثقافي للعراق والمحافظة عليه. وفي العام ذاته، أعلنت اليونسكو قائمة المواقع الأثرية والأماكن التاريخية والمتاحف مطالبة الدول الغازية للعراق بالالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة باحترام المتلكات الثقافية في حالة الحرب. كما ساهم مجلس المتاحف الدولي ICOM والإنتربول في حملات استعادة تلك المتلكات التي لا يزال أكثرها خارج وطنه العراق. ففي اجتماع عقده المجلس الدولي للمتاحف في مقر الإنتربول في مدينة ليون بفرنسا عام 2003، صاغ اثنا عشر خبيراً دولياً وثيقة قائمة الطوارئ الحمراء للآثار العراقية المعرضة للخطر، كأداة يستخدمها ضباط الجمارك والشرطة في مختلف دول العالم للتعرف على الفئات العامة للآثار العراقية التي تعرضت للتصدير والاتجار غير المشروعين نتيجة الحرب.²

² قائمة الطوارئ الحمراء للآثار العراقية المعرضة للخطر، المجلس الدولي للمتاحف ICOM، 2003.

- "المتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي، كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية وغيرها، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية، والمخطوطات، والكتب، والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية والتاريخية أو الأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة والمحفوظات".

- "المباني المخصصة لحماية المتلكات الواردة في التصنيف السابق مثل المتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية المتلكات الثقافية المنقولة في حالة نزاع مسلح".

- "مراكز الأبنية التذكارية التي تحتوي على مجموعة كبيرة من المتلكات الثقافية".

وفيما يتعلق بـ"النزاع المسلح"، فقد عرّفت المحكمة الجنائية الدولية التي نظرت في لائحة الاتهام بشأن يوغسلافيا السابقة، والتي تضمنت اتهامات بالتدمير أو الإضرار المتعمد بالآثار التاريخية في مدينة دبروفنيك القديمة المسجلة على لائحة التراث العالمي، "النزاع المسلح" بأنه يشمل حالات "اللجوء للقوة المسلحة بين الدول، أو نزاع مسلح متطاوّل الأمد بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة، أو بين تلك الجماعات داخل الدولة". ويذكر في هذا السياق أن اليونسكو قد عدت إصدار المحكمة الدولية لأحكام في جرائم ضد ممتلكات ثقافية سابقة تاريخية أخرى تنم عن قدرة المجتمع الدولي على التحرك من أجل حماية المتلكات الثقافية.

وعلى الرغم من تحديد الأطر والمفاهيم النظرية الخاصة بحماية المتلكات الثقافية، وتدعيمها بالتدابير الواجب اتباعها لتفادي الأخطار التي تتهدد التراث الثقافي في حالة نشوب النزاعات المسلحة، وبالقوانين التي تجرّم تدمير التراث الثقافي وتوقع العقوبات الجزائية على مرتكبيه؛ فإن استمرار الانتهاكات التي تستهدف المتلكات الثقافية نتيجة احتلال أراض عربية تشق المسألة عنوة، وإن كانت ليست بجديدة؛ فالدمار الذي

الفلسطيني، وإلى تغيير الواقع وإعادة إنتاجه على النحو الذي يخدم الأهداف الاستيطانية الاحتلالية. ومن ناحية أخرى، تعد تلك الحفريات وأعمال التدمير انتهاكاً للقانون الدولي الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة الاحتلال، وتجري وفق أساليب مخالفة لأسس التقيب الأثري، إذا ما عد الإسرائيليون ذلك تنقيباً؛ فقد نص البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي³ في مادته التاسعة الخاصة بـ "حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة" على ما يأتي:

1- "دون إخلال بأحكام المادتين 4 و5 من الاتفاقية، "يُحرم" و"يُمنع" طرف يحتل أراضي أو جزءاً من أراضي طرف آخر مما يأتي:

أ- أي تصدير غير مشروع لممتلكات ثقافية وأي نقل غير مشروع لتلك الممتلكات أو نقل للملكيتها.

ب- أي أعمال تنقيب عن الآثار، باستثناء الحالات التي يحتم فيها ذلك صون الممتلكات الثقافية أو تسجيلها أو الحفاظ عليها.

ج- إجراء أي تغيير في الممتلكات الثقافية أو في أوجه استخدامها يقصد به إخفاء أو تدمير أي شواهد ثقافية أو تاريخية أو علمية.

2- تجرى أي عمليات تنقيب عن ممتلكات ثقافية أو إدخال تغييرات عليها أو على أوجه استخدامها في تعاون وثيق من السلطات الوطنية المختصة للأراضي المحتلة، ما لم تحل الظروف دون ذلك".

ويلاحظ أن هذه المادة من البروتوكول الثاني قد قدمت صيغة قانونية إلزامية، إذ تعني صيغتا "يُحرم" و"يُمنع" أن على الطرف المحتل اتخاذ التدابير التي تمنع ارتكاب تلك الانتهاكات، كما تجرّم المعتدي وتوجب إنزال العقوبات به ومقاضاته بحسب القانون الدولي. وهذا أحد مرتكزات التقدم الذي حققه البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية

³ يمكن الرجوع إلى موثيق القانون الدولي بشأن حماية التراث الثقافي عبر موقع اليونسكو على شبكة الاتصالات العالمية:

<http://portal.unesco.org/conventions>

وفي فلسطين، لا يزال التراث الثقافي يتعرض إلى أقسى عمليات التدمير المتعمد والمنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي بهدف تدمير الهوية الثقافية ومحو الذاكرة التاريخية للشعب الفلسطيني. ففي أحدث مخططات التهويد، أقدمت إسرائيل في شباط 2010 على تسجيل الحرم الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، على قائمة التراث اليهودي "لدولة إسرائيل".

ويعد ملف القدس وباب المغاربة من الملفات الأكثر تعقيداً، والتي لم تنزل جهود المنظمة الدولية المعنية بصون التراث أبعد من أن تجد له حلاً، لا سيما بسبب ارتباطه بتعقيدات العملية السياسية بشأن القدس وملفاتها الشائكة. فقد بقي باب المغاربة شاهداً على حارة المغاربة التي تعود بتاريخها إلى عهد الملك الأفضل نور الدين علي بن صلاح الدين الأيوبي الذي جعل الحارة وقفاً على طائفة المغاربة التي ضمت مجاهدين من المغرب العربي التحقوا بجيش صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس عام 1187 للميلاد، وأقاموا فيها لمجاورة المسجد الأقصى والدفاع عنه، وجُعِلت وقفاً عليهم في وثيقة تاريخية من الملك الأفضل. وبعد أربعة أيام وحسب من احتلال الجزء الشرقي من القدس في العام 1967، أقدمت سلطات الاحتلال على اقتلاع حارة المغاربة وتدميرها تدميراً كلياً، في محاولة منها لتدمير التراث الفلسطيني، وإحلال بديل منبثق عن رؤية احتلالية دشنها جُدد لاتاريخيون.

غير أن تدمير حارة المغاربة لم يكن سوى بداية حملة لتدمير تراث القدس لا تزال مستمرة؛ إذ تجري سلطات الاحتلال الإسرائيلي حفريات أسفل المسجد الأقصى، وبمحاذاة باب المغاربة الذي يفضي إلى ساحة وحائط البراق أو "حائط المبكى" كما أسموه. وفي عام 2004 أزيلت آثار الموقع بالآليات الثقيلة (الجرافات)، وأتموا تدميرهم للطريق الموصل إلى باب المغاربة عام 2007، وشرعت سلطات الاحتلال بإقامة جسر يسمح بمرور السياح والآليات العسكرية إلى "حائط المبكى" في المسجد الأقصى. إن تلك الحفريات، وما ينتج عنها من آثار مدمرة، تعتمد إلى اغتيال الشواهد الحية للتراث

- ب- "لتمتع من أي تغيير لمعالم مدينة القدس".
 ج- "لتمتع من أية أعمال للتقريب عن الآثار ومن نقل الممتلكات الثقافية ومن أي تغيير في معالمها أو طابعها الثقافي والتاريخي وخاصة فيما يتعلق بالمواقع الدينية المسيحية والإسلامية".
 د- "لتقيد بدقة بأحكام الاتفاقية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (لاهائي 1954)".

وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة المتتالية، إلا أن التراث الثقافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال يُدكّ تدميرًا وتشويهًا؛ فقد استهدفت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام 2008 تدمير وتخريب عدد من المواقع الأثرية والمباني التاريخية، وهي على النحو الآتي⁵:

- تدمير اثني عشر مبنى تراثيًا في بلدة غزة القديمة.
- تدمير مبنى قصر الحاكم القديم في الجزء الغربي من مدينة غزة.
- تدمير مبنى بلدية غزة التاريخي في البلدة القديمة.
- تدمير جزئي لمقام المنطار "المملوكي" في تل المنطار.
- تخريب موقع البلاخية الأثري في ميناء غزة القديم، وهو أحد المواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي التمهيدية.
- تدمير جزئي لموقع جباليا البيزنطي.
- تدمير جزئي لموقع القديسة هيلاريون في النصيرات.
- تخريب وتجريف أجزاء من تل السكن المؤرخ للعصر البرونزي المبكر.
- تجريف وتدمير مناطق وأماكن ذات أهمية تاريخية وثقافية في بيت لاهيا، وبيت حانون، وشرق جباليا، والزيتون، وجوهر الديك.
- تدمير مقبرة الشيخ رضوان في مدينة غزة.

إن من الملاحظ على قائمة المواقع المذكورة أعلاه، والتي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية، أن هذه المواقع هي "أعيان

⁵ استندت هذه المعلومات إلى تقرير أولي قدمه الدكتور حمدان طه مدير عام سلطة الآثار الفلسطينية إلى منظمة اليونسكو لتقييم حالة التدمير التي أصابت التراث الثقافي في قطاع غزة نتيجة الحرب الإسرائيلية.



تجريف حارة المغاربة بالآليات الثقيلة بعد احتلال القدس عام 1967

في حالة نشوب نزاع مسلح، والذي يمكن اتخاذه سنداً لمقاومة تلك الانتهاكات وردعها، علماً بأن القدس هي إحدى المواقع المسجلة على لائحة التراث العالمي، في طلب كانت تقدمت به الأردن إلى اليونسكو عام 1982 لحماية القدس نتيجة استمرار الحفريات الإسرائيلية ومحاولات تغيير معالم المدينة بما ينسجم مع المخططات التوسعية الاحتلالية.

وقد وجهت اليونسكو منذ عام 1968 عدة نداءات عاجلة إلى إسرائيل لتمتّع عن أية حفريات أثرية في مدينة القدس، ومن أي تغيير في معالمها أو طابعها الثقافي والتاريخي، إدراكاً منها لـ"الأهمية الاستثنائية التي تتسم بها الممتلكات الثقافية الواقعة في مدينة القدس القديمة، لا بالنسبة للبلاد المعنية مباشرة فحسب، وإنما أيضاً للإنسانية جمعاء بسبب ما لهذه الآثار من قيمة فريدة من النواحي الثقافية والتاريخية والدينية" بحسب ما ورد في نص القرار رقم 17م/3، الصادر في عام 1972، والذي تضمن نداءً عاجلاً إلى إسرائيل⁴:

أ- "لاتخاذ التدابير اللازمة للحرص البالغ على صون جميع المواقع والمباني والآثار وغيرها من الممتلكات الثقافية، ولا سيما تلك الموجودة في مدينة القدس القديمة".

⁴ محمود عواد، القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 1995، عمان، ص 527.

وقد تبدو مسألة حماية الممتلكات الثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير ذات منشأ قانوني كما هي غير ذات مخرج قانوني، فلا يمكن ردع الانتهاكات بحقها بالوسائل القانونية لاختلاف في معايير التطبيق وآلياته. غير أن محاولة العصف بهذه المسلمات تنشأ عنها ضرورة التسلح بأدوات ووسائل القانون الذي أقره المجتمع الدولي ذاته، والتي تتطوي، وتلج، على فعل تحريضي، موجه بكثافة، إلى حماية الثقافة العالمية القائمة على حق الشعوب في صون هويتها الثقافية. وتنشأ عن ذلك أهمية النشر المعرفي حول أعراف المجتمع الدولي وتقاليدته الخاصة بذلك؛ إذ تشكل المعرفة إحدى فضاءات تكوّن الإنسان الثقافي، وهو تكوّن ثنائي القطب يفضي إلى بلورة ثقافة متمدنة، غير طارئة، وهي، سوى ذلك، تقضي إلى سلوك مدافع عن ثقافات البشر كافة.

ولا يزال البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حال نشوب نزاع مسلح بما في ذلك الاحتلال، حديث العهد؛ فقد حظي بإقرار المنظمة الدولية في العام 1999، ولم يحظ بعد بمصادقة عدد كبير من دول العالم، الأمر الذي يستوجب توسيع نطاق المصادقة عليه ضماناً لاحترام وتنفيذ القانون الدولي الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح. وقد كان تجريم التدمير المتعمد للممتلكات الثقافية في مدينة دبروفنيك⁶، وإن اختلفت المعايير، أنموذجاً على ضرورة مواصلة الدفاع، وبمختلف الوسائل، عن التراث الثقافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي غيرها من الأرض العربية كجزء من معركة الهوية.

⁶ أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكمها بحق التدمير المتعمد لمدينة دبروفنيك، إحدى المواقع المسجلة على لائحة اليونسكو للتراث العالمي، حيث دمرت ستة مبانٍ تاريخية تدميراً كاملاً، إضافة إلى خراب كبير أصاب مباني أخرى. وقد عدت المحكمة الدولية تدمير الممتلكات الثقافية في دبروفنيك اعتداءً، ليس على تراث المدينة الوطني وحسب، بل اعتداءً موجهاً ضد تراث الثقافة الإنسانية أجمعها. يمكن الرجوع إلى قرار المحكمة الدولية عبر شبكة الاتصالات العالمية: <http://www.un.org/apps/news>

مدنية" توجب حمايتها بحسب المادة 52 من البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي، إضافة إلى كونها ممتلكات ثقافية محمية بموجب القانون الدولي. كما نصت المادة 27 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 والمتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية على مبدأ حصانة الممتلكات الثقافية حتى في حالة الحصار أو القصف. وتحظر المادة 53 من البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي لعام 1954:

- "ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب؛

- استخدام مثل هذه الممتلكات في دعم المجهود الحربي؛

- اتخاذ مثل هذه الممتلكات محلاً للهجمات الانتقامية".

وفي البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي 1954، نصت المادة 8 الخاصة بـ"الاحتياطات من آثار الأعمال العدائية" على:

"تقوم أطراف النزاع إلى أقصى حد مستطاع، بما يلي:

أ- إبعاد الممتلكات الثقافية المنقولة عن جوار الأهداف العسكرية أو توفير حماية كافية لها في موقعها.

ب- تجنب إقامة أهداف عسكرية على مقربة من ممتلكات ثقافية".

وكان إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي الذي صدر عن المؤتمر العام لليونسكو في باريس عام 2003 أكد في المادة الأولى منه "التزامه بمكافحة التدمير المتعمد بأي صورة من الصور حتى يمكن نقل هذا التراث إلى الأجيال القادمة". كما دعا الإعلان في مادته الخامسة "حماية التراث الثقافي في حالة وقوع نزاعات مسلحة بما في ذلك حالة الاحتلال" الدول التي تشتبك في نزاع مسلح بما في ذلك الاحتلال إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل القيام بأنشطتها على نحو يكفل حماية التراث الثقافي. وقد عبر المؤتمر العام لليونسكو عن إدراكه "أن التراث الثقافي عنصر هام للذاتية الثقافية للمجتمعات والجماعات والأفراد، وللتماسك الاجتماعي، وأن تدميره المتعمد تترتب عليه، من ثم، نتائج ضارة بالكرامة البشرية وبحقوق الإنسان".

والجماعات التي تنتمي إليها المدافن على اختلاف أنماطها وعبر عصورها التاريخية.

وتلقي هذه المساهمة الضوء على هذا النمط من المعالم الأثرية والتراثية، والذي يتميز بتعبيره عن مجالين، واحد اجتماعي ثقافي وآخر عمراني مادي، في السياق التاريخي، وذلك بهدف توثيق المدافن، نظراً لأهميتها الحضارية، وكذلك بهدف لفت الأنظار إلى ضرورة توظيفها في المشاريع الثقافية وتطوير السياحة الدينية. فقد جرت العادة أن يزور الناس في السياحة الدينية مواقع المقامات ذات الشهرة الدينية والتاريخية، أو التي أُجريت فيها المشاريع لتأهيلها من الناحية العمرانية والخدماتية، كما هو الحال في مقام أبي عبيدة في الغور الأوسط، ومقامات الصحابة والشهداء في مؤتة والمزار في نواحي الكرك، وغيرها من مقامات الأنبياء والصحابة، كمقام كهف الرقيم وموقع تعميد السيد المسيح في المغطس. إلا أنه ومن خلال تتبعنا لتنمية السياحة الدينية والثقافية، وجدنا أنها لا تلتفت إلى هذا النمط من المعالم الدينية لكونها مواقع لقبور، ولأن موضوعاتها جنائزية، ويُعتقد بأنها مدافن للخاصة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهي تدخل في اهتمامات علم الآثار، وكذلك لبعدها عن مراكز العمران وطرق المواصلات.

لكن تتبع أهمية إحياء الاهتمام بالمدافن والأوابد التذكارية من ضرورة دمجها في سياق الاهتمام بالمواقع الدينية والسياحية، ولأنها توجد في بيئة طبيعية متنوعة حيويًا تتوافر فيها مصادر المياه والأشجار المعمرة، وتوجد داخل المواقع الأثرية والتراثية، فهي بذلك تحمل مضامين ثقافية وذكريات تاريخية لشعوب المنطقة، لذا يترتب على ذلك واجب ديني بضرورة إحياء ذكرى السلف الصالح، وتلبية الحاجات النفسية والنزعة الصوفية في التواصل مع تلك الأماكن والمعتقدات والأوابد في بيئاتها النائية سواء كانت في ربوع البادية أو في القرى والكهوف القديمة حيث التاريخ والتأمل الروحاني بعيداً عن ضغوطات الحياة المادية المعاصرة.

المدافن الرجمية والأوابد التذكارية في البادية الأردنية وأهميتها في السياحة الدينية والتراثية

عبد العزيز محمود*

المدافن والأوابد التذكارية من المعالم الحضارية والثقافية والدينية المهمة؛ فبنيتها المعمارية، ومحتوياتها الجنائزية، والنقوش والكتابات القديمة التي تتضمنها تقدم معلومات مهمة عن حضارة المجتمعات البشرية وثقافتها من النواحي الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتدلل دلالة واضحة على مدى تطور الفكر الإنساني من الناحيتين الثقافية والفنية. وهي تعد شواهد مادية للذاكرة الجمعية للشعوب

* باحث مختص بالأنثروبولوجيا، مركز المخطوطات - جامعة آل البيت.

خمسة مدافن. ويوجد في موقع المكيفته منيصة، على بُعد 55 كيلومتراً شرق المفرق، مدافن دولن شبيهة بتلك التي تقع شمال وادي العاقب. ويوجد حقل لمدافن الدولن في موقع جبل المطوق في محيط قرية القنية بين المفرق والزرقاء.

هذا، وتتصل بأنصاب الدولن معتقدات ثقافية محلية، إذ يرى سكان محليون أنها تحمل قصص الإنسان الغابر وأسراره (العمالقة). وقد تكون أنصاب الدولن طاولات للمذابح الجنائزية والمعتقدات الدينية، وأطلقت عليها تسميات مختلفة، منها: المذابح، بيت الغولة، الأنصاب التذكارية. وتكمن أهميتها في تاريخها الغامض وانتشارها الملمت، فهي تشكل ثروة تاريخية يمكن توظيفها في السياحة البيئية والثقافية.

تماثيل عين غزال: ونسوقها هنا بوصفها نموذجاً فريداً للأوابد التذكارية، يعود تاريخها إلى العصر الحجري الحديث (8500-5500 قبل الميلاد)، وهي مكونة من صلصال ممزوج بمسحوق الكلس المخلوط بالحصى، اكتشفت عام 1983، وعددها 32 تماثلاً، بعضها على هيئة إنسان أو جذع إنسان، واكتشفت إلى جانبيها جماجم آدمية مطلية بالجص، استبدلت فيها العيون بأصداف، وطلبت الوجنتان باللون البرتقالي الفاتح.

وتعتبر التماثيل والجماجم عن معتقدات دينية وعبادات جنائزية، من أبرزها الحفاظ على ذكرى السلف وتقديسه، وهي تعطي فكرة عن التكوين الفكري والفني للإنسان في تلك الحقبة.

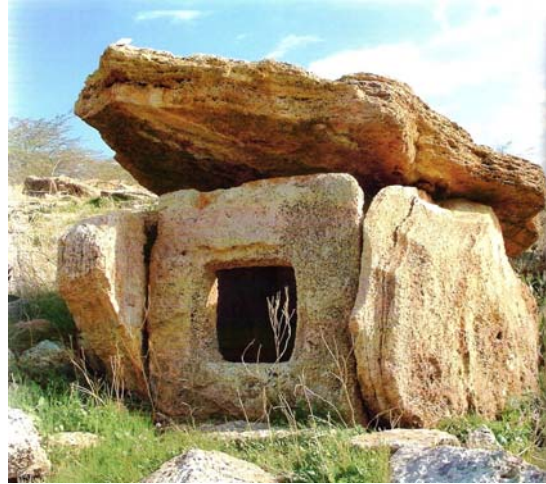
ثانياً: مدافن العصور البرونزية والحديدية

مدافن العصر الحجري النحاسي: من الألف الخامس إلى الرابع قبل الميلاد، في عام 1929 اكتشفت مدافن تعود لتلك الحقبة في سحاب، احتوت على لقي جنائزية فخارية وتوابيت فخارية نفذ الغطاء على هيئة وجه آدمي (معروضة في متحف الآثار الأردني). يعرف هذا النمط من التوابيت بالتوابيت الأدمية. ولقد جرت العادة في تلك الحقبة على اتخاذ الكهوف مدافن، حيث كانت

الجذور التاريخية لأنماط المدافن والأوابد التذكارية

أولاً: مدافن العصور الحجرية

مدافن الدولن Dolmens: أنصاب حجرية تنتشر في المرتفعات الجبلية وسفوح الهضاب، استعملت مدافن خلال الألف الرابع قبل الميلاد، وهي ألواح حجرية توضع بشكل طولي باتجاه شمال - جنوب على شكل لوحين من الحجارة المستطيلة الشكل بأطوال وسماكات مختلفة، توضع فوقها عريضة حجرية ثالثة من الأعلى. أحياناً تُسد الواجهتان الشمالية والجنوبية بقطعيتين من ألواح الحجارة، ويبنى سور دائري حول النصب، ويُدفن المتوفى بداخله حيث توضع بلاطة حجرية أسفله وأخرى فوقه أيضاً، وثمة خمسة أنماط من هذه الأنصاب.



مدفن الدولن

لقد حددت دائرة الآثار العامة حوالي 101 موقع لحقول الدولن منتشرة في الهضاب، نصبت بحسب الطبيعة الجيولوجية والطبوغرافية للأرض، وغالباً ما تكون الأنصاب مطلة على الأودية، وعُثر في بعضها على أدوات جنائزية وفخارية.

ويوجد في البادية الشمالية، شمال وادي العاقب، عشرة مدافن دولن نفذت على شكل صفيين، في كل صف

البيزنطية، فقد نحتت المدافن في الصخر الجيري، ويحتوي المدفن على فناء واسع يوصل إليه بدرج مغطى بأقواس وإطارات رخامية. بلغت أبعاد حجرة المدفن الفسيحة 6 x 8 أمتار، وتضم المقبرة نوعين من المدافن، منها ما هو منحوت في الصخر، وأخرى مبنية بالحجارة المشذبة، تعلوها بلاطات حجرية، وُجدت فيها عدة هياكل عظمية لرجال ونساء وأطفال، إذ كانت مقبرة جماعية، تتبع دير الرهبان. وعُثر في المدافن على لقى فخارية وزجاجية ومصابيح زيت وأسرجة وحلي، وتلك الأدوات جميعها تذكارات جنائزية.

رابعاً: المدافن النبطية

مدفن المسلات في البترا: وهو من أهم المدافن والمباني التذكارية النبطية، ويقع عند مدخل السيق، نفذ فوق مضافة جنائزية، بحيث بُني المدفن والمضافة معاً في الفترة نفسها، وذلك حسب ما يفيد نقش يُورخ للبناء عام 40 ميلادية. ويتكون الجزء الأعلى من المدفن من أربع مسلات يبلغ ارتفاعها 7 أمتار تقريباً، ويحتوي المدفن على حجرات كانت تقام فيها مآدب جنائزية وتذكارية تخليداً لذكرى المتوفي.

مدافن أم الجمال: ومنها مدفن نبطي مبني من حجارة البازلت السوداء يعود تاريخه إلى القرن الثاني الميلادي، ويتميز بوجود نصائب نبطية (شواهد قبور)، تحف بمدخل المدفن الذي يهبط إليه بأدراج حجرية، وتعلو المدخل عتبة حجرية مزخرفة. ويتمثل مخطط المدفن بحجرة دفن، تقسمها أقواس معترضة إلى أربع فسحات غير متساوية. وتتوزع حجرات الدفن على ثلاثة طوابق في كل طابق حجرتان، هذا ويوجد طابق رابع لم يكشف عنه.

خامساً: المدافن الإسلامية: تحكمها الشريعة الإسلامية، مثلما يتجلى في العديد من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، وفتاوى الفقهاء المسلمين على اختلاف مذاهبهم الفقهية، ومن الناحية الإدارية تحكمها أنظمة وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية.

الجثث توضع في جرار فخارية أو على جدران المصاطب في وضعية القرفصاء، وأحياناً كانت توجد عظام الماعز إلى جانب العظام الأدمية.

مدافن باب الذراع: تقع في الطرف الجنوبي لوادي الكرك قبل مصبه بالبحر الميت، وهناك أيضاً مدافن موقع النقع في غور الصافي، والملفت للنظر في المقبرتين كثرة أعداد المدافن، والتي تقدر بعشرات الآلاف في حيز مكاني محدود، ويعود تاريخها إلى العصر البرونزي المبكر (3200 قبل الميلاد)، والمدفن عبارة عن جدران حجرية وبقايا ساحات وحجرات عريضة.

مدافن أم أذينة: يعود تاريخها إلى العصر الفارسي وبدايات العصر الهلنستي. والمدفن محفور في الصخر الجيري، وهو بيضوي الشكل، أبعاده 7.5 x 4.5 متر، نحتت حول محيطه مصطبة تحتوي على عدد كبير من العظام؛ فهو مقبرة عائلية، احتوت على لقى أثرية وجرار فخارية ومبخرة برونزية نفذت عليها هيئة امرأة تحمل على رأسها وعاء، وعثر على طاسة برونزية تحتوي على زخارف وكتابة عمونية.

ثالثاً: المدافن الرومانية البيزنطية

المدافن الرومانية: تنتشر على نطاق واسع نظراً لامتداد الحضارة الرومانية، ويعد مدفن النويجيس من أهم النماذج للمدفن الروماني العائلي، ويعود تاريخه إلى النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي. يقع المدفن في منطقة طبربور شمال عمان، ويمتاز ببنائه الحجري الفخم المكعب الشكل والمتساوي الأضلاع، بطول 12.5 متراً، ويستند إلى قاعدة حجرية، وتحيط بزواياه الأربع دعائم تنتهي بتيجان حجرية، وتتوسط سقف البناء قبة فريدة من نوعها، وقاعدة تحمل جرة كان يُحفظ فيها رماد المتوفي.

المدافن البيزنطية: يعود تاريخها إلى القرنين الخامس والسادس الميلاديين، وتقع غالباً بجانب الكنائس البيزنطية، وجرت عادات دفن الرهبان في مدافن تقع في حيز الكنيسة أو في داخلها. ومن أمثلتها مقبرة ياجوز

أن الشاهد إذا كان مستقيماً من الأعلى فهو لميت ذكر، أما إذا كان منحنيًا، فهو لأنثى.

الأنموذج الأول: شاهد قبر بازليتي، وجهه مستو وخشن. قراءة النص: "حن (بنت) أريج، (العمر) 40 سنة". الشاهد محفوظ في متحف سمرقند، بجامعة آل البيت.

الأنموذج الثاني: شاهد قبر من حجر البازلت، وجهه مستو وخشن، نفذت الحروف بعناية، وبارتفاعات متناسقة، قراءة النص: "سابين (بن) عطران، (العمر) 90 سنة". والشاهد محفوظ في متحف سمرقند، بجامعة آل البيت.



شاهد قبر من متحف سمرقند

المدافن الرجمية

ظهر هذا النمط من المدافن منذ العصور البرونزية، في الألف الرابع قبل الميلاد، وهي حفرة دائرية الشكل تشبه القبة، مبنية بالحجارة من الداخل، توضع فوقها عوارض حجرية لتشكيل السقف الذي يشبه القبة، ثم توضع فوقها الحجارة من الخارج لتكون رجمًا. ويتوقف حجم الرجم على المكانة الاجتماعية والدينية للمتوفى، فأحيانًا كان يُبنى جدار يحيط بالرجم بشكل دائري، وأحيانًا يكون الرجم كبيرًا لأن المدفن جماعي، وفي

أنماط المدافن: تنوعت أنماط المدافن، ونعرض فيما يلي لبعض نماذجها:

المدافن الكهفية: الكهوف ظاهرة طبيعية وتكوينها جيولوجي، استخدمها إنسان ما قبل التاريخ بعد أن عدل فيها مأوى، ثم مدفناً، أو لاستعمالات متعددة، دينية، واقتصادية للخبز، أو كمطاحن، أو للتجوير، وتعد الكهوف من العناصر القديمة المعبرة عن التراث المحلي. وعُثر في بعض الكهوف على مقابر جماعية تحتوي على هياكل عظمية، أو على أدوات جنائزية، من جرار فخارية وأدوات حجرية ونحاسية.

المدفن النفق: وهو نفق يتيح الوصول إلى المدفن عن طريق فتحة رأسية من سطح الأرض، تفضي إلى حجرة كروية الشكل تتصل بنفق عن طريق فتحة جانبية يُحكم إغلاقها بحجر مستدير بعد أن يوضع المتوفى داخلها.

المدفن البئر: حفرة متصلة بحفرة أو أكثر، ويعلو المدفن سقف مقبب، ويُغلق البئر ببلاطة حجرية، ويحتوي المدفن على هيكل عظمي أو أكثر، إضافة إلى مرفقات المتوفى.

بيت المدفن: وهو حجرة عريضة مستطيلة أو مستديرة لها مدخل واحد، تبنى، عادة، من اللبن، استخدمت لدفن أعداد كبيرة من الموتى، واكتشف هذا النمط من المقابر في منطقة باب الذراع.

المدافن الدائرية، تومولي Tumuli: وهي كتلة من الألواح الحجرية الدائرية الشكل، يتراوح قطر الواحدة منها ما بين 4 - 7 أمتار، ووُصفت حجرة الدفن بأنها على شكل صندوق.

المنصب الجنائزية (شواهد القبور): وهي نقش نفذ على شبائح حجرية، يُكتب عليها اسم المتوفى أو المتوفاة، واسم أبيه أو عائلته إضافة إلى عمره. وكتب على معظم الشواهد أسماء عربية باللغتين اليونانية أو اللاتينية، وغيرها من اللغات التي سادت في المنطقة. وذكر ليتمان

جماعات رعوية متنقلة في البادية تقيم في المراعي في أحواض الأودية وبالقرب من مصادر المياه بشكل موسمي، حيث تدفن موتاهها في حيز المدافن القديمة وتنفذها بالأسلوب نفسه، حرصاً على حمايتها من الكواسر، وعاديات الزمن، وتعديات العابثين.

1 - مدفن حويجة: موقع أثري صغير، يقع على بعد 10 كيلومترات شمال شرق المفرق، ويحتوي على استراحة تقع على الطريق الروماني القادم من بصرى باتجاه جرش عبر الفدين، وقد سُمي الموقع نسبة إلى قبر رجمي لامرأة تدعى حويجة.

2 - مدافن الكوم الأحمر: قرية رعوية تقع على بعد 31 كيلومتراً إلى الشرق من المفرق، يحتوي الموقع على مدافن رجمية ومدافن كهفية.

3 - مدافن خشاع سليتين: موقع أثري وقرية رعوية، تقع على بعد 45 كيلومتراً شرق المفرق، يحتوي الموقع على مدافن رجمية، ودائرية (تومولي)، وعلى برك دائرية الشكل.

4 - مدافن قرية أبو الفرت: قرية رعوية تقع على بعد 55 كيلومتراً شرق المفرق على الطريق الداخلي الواصل إلى موقع دير الكهف. يحتوي الموقع على مدافن رجمية متنوعة الأحجام، ومدافن أخرى تحمل كتابات صفوية، ومدافن دولن.

5 - مدافن تل الأصفر: تكوين بركاني في الحرة البازلتية على بعد 75 كيلومتراً شرق المفرق، يوجد في الموقع نحو عشرة مدافن رجمية، إضافة إلى نحو 15 مدافن دائرية (تومولي)، تستخدم رعاة المواشي بعضها حديثاً.

6 - مدافن جاوا: موقع أثري مميز يقع في مجرى وادي راجل في شمال الحرة الأردنية، على بعد 95 كيلومتراً شرق المفرق. يحتوي الموقع على حصن، وأسوار، ومبان سكنية، وكهوف، وأنظمة حصاد مائي، وسدود، وبرك، ومدافن رجمية.

بعض الحالات تتوزع عدة رجوم حول مدفن رجمي رئيس، فتتخذ شكلاً يشبه الخلية.

نلاحظ من خلال عرض الجذور التاريخية لأنماط المدافن والأوابد التذكارية، ومن خلال وصف أنماطها، أن التباين في أنواع المدافن من حيث أشكالها وبنيتها وبيئتها يدل على تباين في طرق الدفن وعاداته بين الجماعات وبين الفئات الاجتماعية أيضاً، وكذلك بين طبقة اجتماعية وأخرى، وربما نتج الاختلاف والتنوع عن التباين في البيئات الجغرافية والمسارات التاريخية، أو لهذه الأسباب مجتمعة، أو ربما لوجود جماعات متباينة في أصولها الحضارية والعرقية.

إن طريقة الدفن ومستواه تدل على التكوين الاجتماعي والثقافي للجماعات البشرية، فهناك مدافن تدل على وجود طبقة (فئة) نخبة من حيث مكاناتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الوظيفية، ويستدل على ذلك من البنية، والهيئة، ومواد المدفن، وطريقة الدفن، أو من الأدوات الجنائزية والتأثيث المرافق للمتمو.



المدفن الرجمي

المدافن الرجمية في البادية وحوض وادي العاقب

يعود بعض نماذج هذا النمط من المدافن إلى حقب تاريخية موهلة في القدم، وبعضها نفذ حديثاً من قبل

شرق المفرق، ويحتوي الموقع على أنظمة حصاد مائي، من سدود، وقنوات، وبرك، وعلى أجران حجرية نفذت بالصخر، ونقوش وكتابات ورسوم صفوية، ومسكن تراثية، وأشجار معمرة. استقرت في الموقع جماعات قرابية من عشيرة المساعيد، وتوجد فيه ثلاثة مدافن رجمية ضخمة حديثة العهد، تقع على طرف الوادي، يعود الأول للجد المؤسس كاين عرسان القنيص، والثاني للجدة ذهبية عرسان القنيص، والثالث لزايد عياض القنيص.

2 - مدفن السوداني السويط: يقع على بعد 18 كيلومتراً جنوب شرق المفرق، والموقع منتجع للجماعات الرعوية، أُقيم على أثر قديم يحتوي على أنظمة حصاد مائي، وسد، وقنوات، وبركة ماء، ومسكن تراثي مكون من حجرتين مبني من حجارة البازلت شبه المشذبة، إضافة إلى وجود تكوينات معمارية دائرية (صير). وكان يخيم في الموقع مجموعة قرابية من عشيرة السويط المساعيد، ومؤسسها هو السوداني السويط الذي توفي عام 1954، ودُفن في الموقع في مدفن من الحجارة الكلسية ضمن مقبرة تحتوي على قبور قديمة جداً، إضافة إلى قبور حديثة.



مدفن السويط السوداني

3 - مدافن قرية منشية القبلان: قرية رعوية، تقع في حوض وادي العاقب، على بعد 40 كيلومتراً شرق المفرق، في منطقة غدير وتجمع المياه والبرك. وتوجد في

7- مدافن قاع حمدة ومرب العروس: مجاري أودية وتجمعات مياه، تقع على بعد 98 كيلومتراً شرق المفرق، يحتوي الموقع على كتابات تذكارية صفوية ومدافن رجمية.



مدفن في قرية العاقب

8 - مدافن شبيكة: الموقع خربة أثرية، ومنطقة مصائد قديمة، ومراع، وقيعان مياه تقع إلى الشرق من المفرق على بعد 115 كيلومتراً في منطقة الحرة. توجد في الموقع آثار لثلاثة مساجد قديمة، ومدافن رجمية، وأخرى دائرية.

المدافن الرجمية في حوض وادي العاقب

تعد الأحواض ومجاري الأودية بيئة ملائمة لنشوء المستقرات البشرية؛ لذا تنتشر فيها المعالم الحضارية والتراثية المتنوعة؛ تلك المعالم الذي أنجزها الإنسان عبر العصور المتعاقبة. ونتيجة لاستقرار الجماعات الرعوية في حوض وادي العاقب نشأت علاقة ما بين الإنسان ككائن اجتماعي والمكان كنظام بيئي، ونتج عن تلك العلاقة نشوء المستقرات البشرية والقرى التراثية التي تحيط بها المراعي، وموارد المياه، والتكوينات المعمارية الدائرية، والمسكن، والمزارع، وحظائر المواشي، والمدافن.

1 - مدافن قرية العاقب: قرية رعوية زراعية، تقع على الطرف الشرقي لوادي العاقب، على بعد 25 كيلومتراً

وتوجد فيه مدافن رجمية قديمة وأخرى أحدث عهداً تعود للرعاة المترددين على الموقع.



مدفن حسن

خاتمة

لاحظنا كيف تطورت المدافن، وطرق الدفن، وتتنوع أنماطها عبر آلاف السنين، حيث استعرضنا جذورها التاريخية ابتداءً من العصور التاريخية المبكرة وإلى وقتنا الحاضر، وذلك في سياق تطورها الزمني وانتشارها المكاني، وعرضنا لأنماطها من حيث أنواعها من مدافن أثرية، ومدافن الأولياء، والمدافن التراثية. أما الأوابد التذكارية، فكان القصد منها: إما المدافن بحد ذاتها، أو العناصر الملحقه بالمدفن من منشآت وعناصر معمارية أو زخرفية والأدوات الجنائزية، أو العناصر المحيطة بالمدفن، من مصادر مياه وأشجار معمرة.

لقد تكونت الأوابد نتيجة تفاعلات اجتماعية وثقافية ودينية في السياق التاريخي، واستجابت لنمط حياة الجماعات البشرية وللعوامل الطبيعية والبيئية: فالأوابد تحتوي على عنصرين: اجتماعي، (ثقافي ديني)، وعنصر مادي بيئي، والمقصود بالمادي هيئة المدفن وبنيته، وملحقاته المادية من شواهد ونصب، وسوى ذلك.

الموقع مساكن تراثية مبنية بحجارة البازلت شبه المشذبة، وكذلك خان لاستراحة المسافرين على الطريق القديم المؤدي شمالاً إلى حوران. وتكثر في الموقع القبور الرجمية، بعضها قديم، وبعضها الآخر أحدث عهداً، وتنتشر على أطرافها بقايا عظام بشرية أخرجها العابثون المنقبون عن اللقى الأثرية.

4- مدافن بلدة صبيحة وصبيحة: تقع صبيحة وصبيحة في حوض وادي العاقب على بعد 38 كيلومتراً شرق المفرق، وفي صبيحة تجمع سكاني تراثي كثيف، وتحيط بها المراعي وأنظمة الحصاد المائي من سدود وبرك وآبار. تأسست البلدة على آثار حرب قديمة من قبل الجماعات البدوية من عشائر السردية المستقرة في الموقع مع مطلع القرن الماضي، ويحتوي الموقع على مدافن رجمية وقبور تراثية قديمة تعود لسكان الموقع.

5- مدافن عمرة وعميرة: قرية رعوية زراعية تقع على الطرف الغربي لوادي العاقب، على بعد 28 كيلومتراً شرق المفرق، تحتوي على أنظمة حصاد مائي ومصاطب زراعية ومساكن تراثية، استقرت فيها مجموعة قرابية في عشرينات القرن الماضي من عشيرة المساعيد، مؤسسها طعيمس هلال المساعيد، وحرص أبناؤهم على دفنهم في مدافن رجمية إلى جوار القرية بالقرب من الوادي.

6- مدفن حسن: في المراعي المقابلة لقرية عمرة وعميرة على الطرف الشرقي من الوادي يوجد مدفن رجمي حديث العهد لإحدى جادات الجماعات الرعوية التي كانت تقيم في الموقع تدعى (أم حسن)، والمدفن رجم حجرى دائري يتوسطه نصب، ويحيط بالرجم جدار يتخلله مدخل يفتح إلى الغرب باتجاه الوادي.

7- مدافن خبرة الذيب: تقع على بعد 20 كيلومتراً جنوب شرق المفرق على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب قرية العاقب، والموقع غدير مياه، ومراع، ومكان لتخميم الصيادين والرعاة، ويحتوي الموقع على تكوينات معمارية دائرية الشكل (صير) وحظائر للمواشي،

ولأن الحجارة بثباتها وجمودها تجاه أي تجربة (جماد - مجرد) كانت تستدعي هدوء الموت ورسانته، بعكس الماء والتراب (أصله حجر)، فتكون الشجرة العنصر الثالث من رمزية الأوابد التذكارية التي تأتي مثل النبع من أحشاء الأرض التي تحتضن الميت من تخوم عالم الجماد إلى الحياة والنور والشمس والهواء. جدلية العلاقة بين الحياة والموت وأقانيهما الثلاثة (الحجر، الماء، الشجر) هي العناصر التي رافقت المدافن بغض النظر عن تاريخها وأنماطها.

وبهذه المناسبة، فهذه دعوة للاهتمام والالتفات لهذا النوع من المعالم التاريخية والدينية والثقافية، لتطوير مفهوم السياحة الدينية والعمل على إخضاع بعض المواقع (المدافن) التي تحتوي على شروط التأهيل كمواقع سياحية لجذب الزائر للمقامات والمدافن للتفاعل مع التجربة التاريخية لحياة صاحب المدفن، والمعمارية والبيئة الروحية. وبذلك تتحقق عدة أهداف: دينية، وروحانية، وثقافية، ومعرفية، وتعليمية (قيم السلف الصالح)، كما تتحقق تنمية المجتمعات المحلية.

إن هيئة المدفن المعمارية والأوابد الملحقة به تشكل جميعها مصادر للموروث الثقافي والديني، وتحمل رموزاً وطقوساً ومعاني أسطورية تحظى بتقدير المجتمعات.

ولاحظنا أن العناصر المشتركة والمرافق للمدافن والأوابد التذكارية، هي الثلاثي "المقدس": الحجر والماء والشجر: فعنصر الحجر (الخام أو المنحوت) أو الأكوام الرجمية يرمز للثبات في الزمن وإلى القدرة على مقاومة التدمير، وهو حصيلة كل ما يتبقى في الوجود، فهذه الأكوام تصبح قبراً متيناً إلى الأبد، وتحمل ذكرى ميت، سواء من خلال نصب أو شاهد كتبت عليه نصوص وعبارات دينية، أو أدبية، أو عاطفية؛ فالصخور المنصوبة تصبح موضع تقدير للعابرين لأنها مدافن؛ فهي تبنى للأحياء لتخبرهم عن وجود ميت في ذلك المكان المميز من الأرض (عبارة): ذلك هو معنى أحجار الدولن، أو النصب، أو الرجوم عند الشعوب، بغض النظر عن ثقافتها أو أديانها؛ لأن الحياة والموت ظاهرة تخص البشر جميعهم، قال تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت ثم إلينا ترجعون﴾ (العنكبوت 75).





المزيريب: حضارة نائمة على ضفاف الينابيع

ياسر أبو نقطة

التل الأثري وعلى محيطه المعروف باسم الكوم تؤكد فرضيتنا هذه.

ومع وجود بعض الأساسات المعمارية فوق الطبقة البرونزية وانتشار نماذج فخارية أخرى، فإننا نستطيع الحديث عن عصر الحديد (1200-535 قبل الميلاد). أما العصور الكلاسيكية؛ فشواهدا كثيرة على الرغم من عدم مثل ظواهر معمارية أصلية أو كاملة من تلك العصور.

فالزائر للقلعة الإسلامية الحالية يشاهد العديد من الحجارة المنحوتة بدقة، والتي يحمل بعضها كتابات يونانية ورسومات وصور كأشكال الورود والأوراق وبعض العناصر الأخرى، تقطع بوجود أبنية رومانية متقنة البناء قامت يوماً في المزيريب. ولما اتخذت المدينة في الفترة العثمانية مقراً للمتصرفية ومركزاً لانطلاق الحجيج، اضطر القائمون عليها لإعادة استخدام تلك العناصر في تشييد القلاع والطواحين والسوق التجارية.

وللفترات الإسلامية وجود في هذه المدينة، فمجلة الحوليات الأثرية العربية السورية الصادرة عن المديرية العامة للآثار والمتاحف سنة 1957، تورد أن ديناراً ذهبياً من العصر الأموي مضروب سنة 102 هجرية، عُثر عليه في المزيريب، وهذا يثبت وجود حياة وسكن فيها.

ومن كتاب "فتنة الوهابيين" لمفتي مكة، أحمد بن زين بن أحمد دحلان، نعلم أن حكم الوهابيين قد امتد إليها في الفترة العثمانية، بعد أن سيطروا على مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية.

وزارها الرحالة الألماني شوماخر، ووصف أبنيتها وظواهرها ونمط الحياة فيها، ونشر ذلك في كتابه "عبر الأردن" Across the Jordan الصادر سنة 1884. والحق يقال إننا اعتمدنا على وصفه في دراستنا هذه كثيراً؛ فهو الوحيد الذي أورد معلومات قيمة عن هذه المدينة المهمة.

وتتبعه الولاة والسلاطين العثمانيون إلى أهمية المزيريب، فالقائد سليم الأول، وكما يورد عبد القادر الريحاوي

لا شك في أن المزيريب هي من معاقل السكن المبكرة في حوران، وذلك لغناها بالينابيع والمصادر المائية، العامل الأهم والأقدم للاستقرار البشري. وإن لم تظهر أو تكتشف فيها حتى الآن دلائل تلك العصور، وأقصد الأدوات الصوانية والحجرية والكهوف والمغارات، فإن قربها من مراكز الاستقرار الأولى، مثل وادي الزيدي الموغل في القدم، القائم إلى جنوبها وجنوبها الغربي عند قرية تل شهاب بمسافة تقارب الستة كيلومترات، هو الدليل على ذلك. كذلك وادي الهرير عند موقع الأشعري بمسافة تساوي أربعة كيلومترات، والمعروف عن الزيدي والهرير، الرافدين الأساسيين لليرموك، أنهما من أقدم المواقع المسكونة في سوريا. ثم إن غناها بالينابيع (رأس العين، البجة، بندك، عين البصل)، واحتواءها على أجمل البحيرات الطبيعية في سوريا، ومرور وادي الذهب في طرفها الغربي، يوحي ربما بسكن متواصل عبر فترات تاريخية طويلة.

لكن، للأسف، لم يُدرس تاريخ المزيريب بشكل علمي؛ فقد غفلت عنها الأبحاث والدراسات الأثرية والتاريخية، ولم تأت على اسمها القديم أو الفترات التاريخية التي شهدتها وعلاقتها بالمدن والممالك القديمة الموجودة حولها، كالأشعري DION من الشمال، وتل شهاب من الجنوب الغربي، واليادودة ودرعا من الجنوب، وطفس من الشرق. إلا أن ما بقي من معالمها، وما لحق به من خراب ودمار تعددت أسبابه، يتيح لنا أن نستوضح ونخط، ربما لأول مرة، المراحل التاريخية الأبرز التي مرت على هذه المنطقة المهمة.

وتوحي وفرة المياه فيها بحضارة من العصور القديمة، ما زلنا نبحث عن دلائلها، فالأسوار والتحصينات المتقنة والضخمة القائمة حول التل الأثري الذي يتوسطها تشير إلى حضارة مهمة من الألف الثالث قبل الميلاد. ونقصد عصر البرونز بمراحله المبكرة، وهنا يتاح الحديث عن موقع متوسط للمزيريب بين أهم مدينتين في المنطقة، الأشعري وتل شهاب. ثم إن النماذج الفخارية المتناثرة على



بحيرة المزيريب

وكانت المزيريب تقع على الطرق الدولية المهمة، إذ كان ثمة طريقان رئيسيان تمران بحوران الغربية وتلتقيان في نوى، الأولى تأتي من "فيق" أعلى جسر الرقاد والعلان إلى تسيل، ومن هنا تتجه شمال شرق تاركة تل الجموع إلى الغرب ثم تذهب إلى نوى. والجزء الأخير منها الواقع بين نوى وتل الجموع يسير بجانب بقايا الطريق الروماني. أما الطريق الرئيسية الثانية فهي الواقعة جنوب نوى بقليل إلى الشيخ سعد، ثم جسر الهرير، فالمزيريب، فالطرة، فأربد. وتتصل بمقر حاكم

وخليل مقداد في كتابيهما "العمارة الإسلامية" و"حوران عبر التاريخ"، بدأ بإنشاء قلعة كبيرة لتأمين هذه المنطقة ولتكون خاناً ومركزاً لتجمع حجاج سوريا قبل الانطلاق إلى الديار المقدسة في رحلة شاقة وطويلة.

ويقول شوماخر إن اسم المزيريب يعني "ملتقى الحجاج"، وأيضاً "منتزه"، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه اسمها القديم، لذا يجب البحث عن اسمها الكلاسيكي، بل وحتى الكنعاني.

القلعة

بناء مربع الشكل طول ضلعه الخارجي 80 متراً، له سبعة أبراج، أربعة منها في الجهات الرئيسية الأربع، واثنان متقابلان من الشرق والغرب، أما السابع فهو وسط الضلع الجنوبي. يقوم وسط القلعة مسجد صغير، وبوابتها الرئيسية في منتصف الضلع الشمالي، وقوامها بوابة مقنطرة عرضها 270 سنتماً. يعلو قوسها صف من الحجارة الكلسية البيضاء، يبدو أنها كانت تشكل طراز الأبلق المعروف، أي تناوب الحجرين الأبيض والأسود.

وحالها كحال جميع القلاع الموجودة بحوران من حيث أنها مقامة على مستوى الأرض العادية، مثل قلاع بصرى، ودير البخت، والمسمية، وناحتة، واللجاة، وذلك لعدم وجود تلال ومرتفعات طبيعية كثيرة بحوران باستثناء الجزء الشمالي الغربي.

ولا شك في أن عوامل الطبيعة والإنسان قد أثرت في القلعة، وتسببت في تدهم معظم أجزائها ونقل حجارته إلى أماكن أخرى للاستفادة منها. ومع ذلك لا تزال أجزاء مهمة منها شامخة حتى يومنا هذا، كالبرجين الجنوبي الغربي والجنوبي الشرقي والبوابة الشمالية والقسم الواقع للغرب منها حيث السقف المتصالب والمشكل من مادة الخرسانة، أي خليط الكلس الأبيض والقطع البازلتية الصغيرة.

وكانت أرضية القلعة مرصوفة بالحجارة المصقولة، أما الآن فيصعب التكهّن بوجودها، فالأمر يتطلب ترحيل الأنقاض والأتربة وإجراء التنقيبات الأثرية والوصول إلى المستوى الأصلي لها. وأورد شوماخر أن القلعة كانت من طابقين، في الطابق الأرضي قناطر ذات أقواس عريضة متباعدة، كأنه أريد لها أن تكون مخازن للحبوب تخصص لحاجات الحجاج. ويتم الوصول للطابق العلوي والذي يحوي شققاً ومنامات للحجاج عن طريق درجين، واحد في الجهة الشرقية والآخر في الجهة الغربية من القلعة، وهما يفضيان إلى ديوان بين الأبراج الوسطية.

حوران وقائماًمائية عجلون في إربد، والتي شكلت في الماضي جزءاً من لواء حوران، أما القسم الممتد من المزيريب إلى الطرة فيلزم لقطعه المدة نفسها اللازمة لقطع الجزء الممتد من طريق الحج العظيم، الذي ينطلق من دمشق إلى مكة. وفي المزيريب يسلك الحاج الطريق الأقصر من طريق طفس إلى الشيخ مسكين فالصنمين، أما الأطول فيحتم المرور على الشيخ سعد فنوى فالصنمين وصولاً إلى دمشق، وهذان الطريقان أفضل مما هو قائم في الجولان من طرق طينية مرصوفة.

وثمة طرق جيدة في حوران، مثل طريق الشيخ سعد تسيل عبر عدوان، وطريق نوى خربة الجبيلية وجسر العلان، وطريق سحم الجولان جسر الهرير عبر كفر سامر، وطريق تل شهاب المزيريب، وطريق مزيريب درعا إلى بصرى. وإلى الجنوب من القلعة القديمة وعلى طريق الحج العريض إلى الطرة نشاهد صفين متوازيين من الحجارة الكبيرة. هنا يتوقف السوق، حيث تباع المؤونة للحجاج في أثناء إقامتهم في المزيريب. وتتصب الخيام ومخازن التجار خلف الحجارة، وتمر طريق عريضة بينهما. وكانت المزيريب تعج بالنشاط والحركة التجارية في فترة الحج، ويعود الهدوء المطبق إليها في باقي الفترات.

البحيرة المقدسة

شكلت البحيرة منتجاً مائياً لحجاج مكة، وعدوها بحيرة مقدسة، وينخفض مستواها صيفاً وتظهر فيها جزر صغيرة مغطاة بالقبص. وثمة واحة كبيرة في وسطها تتصل بالشاطئ بممر مرصوف بشكل جيد يبلغ طولها 117 متراً وعرضه 2.70 متراً. وتبلغ مساحتها كيلومتراً مربعاً، بطول إجمالي من الشرق للغرب مقداره 500 متر، تحيط بها من كافة الجوانب أشجار الكينا المعمرة والسرو والأكاسيا، مما يضفي على المكان روعة وجمالاً.

واعتمد في بناء القلعة على الحجر البازلتي الأسود المنحوت بعناية، وأحضر بعض عناصرها من أبنية رومانية قديمة، بدليل وجود كتابات ونقوش يونانية عليها، كما هو حاصل في الزاوية الجنوبية الشرقية لسرداب حديث ذكره شوماخر، وهو حجر كتبت عليه ستة أسطر يونانية. وأورد أيضاً أن البرج الشمالي الغربي فيه مزهرية منقذة على حجر، لها مقبضان ومقسمة بخطوط من أسفل إلى أعلى، وشكل معقود

والطابق العلوي متهدم بالكامل، ولا تزال أجزاء من الجدار المحيط قائمة حتى ارتفاع النوافذ، كما أن مخازن الطابق السفلي متهدمة أيضاً في معظم أجزائها، غير أن اثنين منهما لا يزالان في حالة جيدة. وقد بني سرداب كبير في فترة لاحقة في الجدار الشمالي قرب البوابة، كان يستخدم في أواخر الفترة العثمانية مخازن حكومية لاستقبال الضرائب والمساهمات العينية التي يدفعها الفلاحون.



داخل القلعة

يخرج منها، وإلى الآن يوجد في البرج الجنوبي الغربي وتحديدًا في جداره الشمالي عن يسار المدخل الرئيس حجر عليه كتابات يونانية.

وكانت القلعة التي صار عمرها 487 عامًا تظهر من مسافات بعيدة، وهناك كومة من الحجارة شمال مدخلها الرئيس، ووراءها نهر عذب يأتي من رأس العين ويتجه نحو بحيرة البجة.

وكان ارتفاع القلعة أواخر القرن التاسع عشر يبلغ من 11-13 مترًا. وكان البرج الشمالي، بحسبما أورد الرحالة والمستشرقون الذين زاروه في بداية القرن التاسع عشر، مزودًا بمدفع، وهو الآن أفضل جزء من البناء، وله إطلالة على مساحات واسعة في الاتجاه نفسه. وكان البدو والتجار يأتون إليها بقوافل محملة بالحبوب، ويتخذونها محطة خلال رحلتهم إلى البحر.

المسجد

كانت القلعة تحتوي على مسجد مقام في وسطها لغرض صلاة الحجاج فيها، شكله مستطيل بأبعاد 7 x 8 أمتار تقريباً، له كوة مستديرة في جداره القبلي، وقد تهدم منذ ما يزيد عن مائة وعشرين عاماً. يوجد للجنوب منه حُجرات حديثة ذات بناء رث، بنيت مع غرف أخرى من الطين والحجارة في أقسام متعددة في الفناء. واستخدمت فيما مضى ملجأً لفاصلة الحجاج. وكان يقوم على جدار الجامع حجر عليه إكليل نباتي دائري يحوي وسطه وردة رائعة الجمال في ست أوراق.

الدكاكين

سميت كذلك المخازن، وتقع للغرب من النهر القادم من رأس العين، أنشئت لتستوعب المحاصيل ويتم منها تزويد الحجاج بالموونة قبل أن ينطلقوا في رحلتهم عبر الصحراء، فالخضروات متوافرة، وكذلك أفضل أنواع العنب الذي ينضج عادة في شهري آب وأيلول، وكانت المخازن تحتوي على عدة المطبخ.

وكان بعض الدكاكين منازل حسنة البناء، بالقياس إلى ما هو مألوف في هذا الجزء من الريف، فلها جدران مجصصة وأسطح جملونية من الخشب الذي تغطيه طبقة من الطين المتوافر بكثرة في مستنقعات المزيروب. وأحيطت الدكاكين، والتي كان يخرقها طريق عريض، بخمسين بيت طيني، حيث كانت توجد ضاحية كاملة منها للغرب من الدكاكين وعلى طول الضفة الشمالية للجدول حتى رأس العين. هذا وقد زرع التجار بساتين الخضار، والحدائق، وكروم العنب، وأشجار الصفصاف والأفاقيا (شجرة الصمغ العربي) وبعض الأشجار المثمرة، أما على الضفة الجنوبية وبجوار النبع فكانت تنتشر أعواد القصب بكثرة.

السوق

تبدو كمجسم مصغر للسوق في دمشق، وهي أحسن بكثير من سوق درعا، يرتادها الفلاحون والبدو من

واستخدمت القلعة في الفترات اللاحقة استخدامات مغايرة للغرض الأصلي من بنائها، حتى أنها اتخذت زريبة للماشية ومستودعات للبتن. وبعد العدوان الإسرائيلي على الجولان السوري، سكنها النازحون، وأنشأوا بيوتاً بعضها ملاصق للقلعة من جميع الجهات، مما حجبها عن الرؤية من مسافات قريبة. وأقاموا فيها زرائب لماشيتهم، وارتفعت طبقة الأوساخ والردميات حتى غطت أرضيتها وأجزاء كبيرة من جدرانها.

وقام آخرون باقتلاع حجارتها لبناء بيوتهم، ما أثر كثيراً في بنائها ومنعتها، وأصبحت عرضة لعوامل التلف الجوية والبشرية. وتنبهت دائرة آثار درعا للقلعة وما تشكل من أهمية تاريخية وأثرية وسياحية، ليس للمزيروب فحسب؛ وإنما للمحافظة بشكل عام، فقامت بتسجيلها عام 1968، لكنها وحسب ما كانت تملك من إمكانيات وكوادر مؤهلة لم تستطع حمايتها والمحافظة عليها. وتوالت عليها سنين الإهمال والتسيب بما حملته من دمار وخراب لحق بها وكاد يقتلعها من جذورها.

وعادت القلعة لتشهد الاهتمام منذ سنوات قليلة، وتمثل ذلك بالسعي إلى حماية شكلها الحالي، والبدء بإخلاء الشاغلين، واستملاك المنطقة المحيطة لترى النور من جديد. فأُخليت منذ فترة قصيرة الزرائب والحظائر، وأجريت دراسة وافية لها بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار والمتاحف التي أولت القلعة اهتماماً لافتاً. وترصد حالياً الأموال لترميمها بالكامل وإعادة إنشاء الجدران والأبراج. وقد شكّلت لجان مختصة لتقوم بأعمال الترميم الحساسة التي تتطلب إعادة وضع المخططات الأصلية لها وسد النقص في العناصر المعمارية.

وتوازي ذلك مع تسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام المحلية، فكتبت الصحافة عشرات المقالات، وبث التلفزيون العديد من التقارير عنها من حيث وضعها الراهن وسبل استثمارها بالشكل الأمثل، وسوف تشهد في الفترة القليلة القادمة مجموعة أعمال يؤمل أن تعيد لها بريقها الغابر.

جهة اليسار، ويرتقي هذا الدرج إلى الطابق العلوي، وهو درج متقن وشبه كامل.

وكشف عن مدخل البرج الشمالي الشرقي؛ إذ كان مطموراً بشكل كامل، وإلى يسار هذا المدخل كشف عن الدرج المؤدي إلى الطابق العلوي، وهو درج معلق وغير مكتمل، ومقابل مدخل الدرج من الجهة الشرقية كشف عن مرمى للسهام ذي عتبة مرتفعة ومتميزة.

البرج الجنوبي الشرقي: كشف عن جزء من بناء فيه باب يؤدي إلى الممر المؤدي إلى البرج الجنوبي الشرقي، وإلى اليمين ضمن هذا الممر كشف عن أرضية درج وجزء من هذا الدرج المؤدي إلى الطابق العلوي، وهو درج معلق أيضاً، ومقابل مدخل الدرج كشف عن مرمى للسهام.

البوابة الرئيسية للقلعة: أزال دائرة الآثار الأنقاض التي زاد ارتفاعها عن 1.5 متر، فكشف عن أرضية مرصوفة بالحجارة الملساء، كما تبين ذلك أيضاً في القاعة اليمنى المؤدية إلى ساحة القلعة، ولكن هذه الأرضية مخربة في بعض أجزائها. وأجريت عدة أسبار في ساحة القلعة، ولم يعثر فيها على شيء.

المكتشفات الفخارية: عثر على كسر وأجزاء من أوان فخارية ملونة يرجح أنها من العهدين المملوكي والعثماني، وكذلك كسر فخارية عادية، بالإضافة إلى أجزاء من غليونات فخارية، منها المزجج ومنها العادي، وأجزاء من أوان فخارية استعملت لأغراض عدة، وأجزاء من أوان فخارية كبيرة الحجم وسميكة كانت تستعمل لحفظ المؤن، كما اكتشف سراج إسلامي مكسور وجزء علوي من إناء زجاجي إسلامي العهد.

المكتشفات المعدنية: أ- قطعتان نقديتان، إحداهما مكسورة، وليس عليهما أية معالم واضحة. ب- جزء من سوار. ج- مرود كحل مكسور. د- قرط برونزي.

المكتشفات الحجرية: أ- حجر رخامي متوسط الحجم على شكل قبة مسجد له قاعدة أسطوانية. ب- جزء من لوحة كتابية من البازلت كتب عليها "الله الرحمن

كافة المناطق المجاورة ويذبحون كل يوم الخراف والأغنام والجمال من أجل لحومها.

القلعة الجديدة

تقع إلى الشمال من الدكاكين على طريق الشيخ سعد، ويقال إن بانيها هو "ديه باشا" أو يوسف ديه متصرف حوران السابق. وأريد لها أن تكون خائناً لنزول المسافرين، فالشيء المؤكد أنها أنشئت بعد القلعة الأولى، لذلك سميت القلعة الجديدة. لكن المؤسف أنها تهدمت سريعاً، ولم تعد سوى كومة من الأنقاض والحجارة، ومع ذلك وصف شوماخر مخططها، وقال إنها مستطيلة الشكل، قياس أضلاعها 65 x 38 متراً تقريباً، وكانت تحتوي على أقسام كبيرة وأخرى صغيرة.

تنقيبات حديثة

بدأت دائرة آثار درعا مشروعها الرامي للكشف عن القلعة وترميمها وإعادة ترميمها للاستثمار السياحي والثقافي. ففي العام 2007؛ بدأ الموسم الأول للحفريات الأثرية الوطنية، وكشف في الجهة الغربية بجوار البرج المتوسط الغربي المتهدم عن جزء من السور بطول حوالي 20 متراً، وعن جزء من الباب المؤدي إلى البرج المتهدم، كما كشف عن جدار مواز له على بعد حوالي 8 أمتار، وهو متهدم في الكثير من الأجزاء. وبين هذين الجدارين عثر على جدار مواز لهما، لكنه أقل جودة وأعلى مستوى، وأصغر حجماً، ولوحظ وجود أساسات لقناطر، ويبدو أنه شيد في مرحلة لاحقة. كما كشف عن تقاطع عرضي في الثلث الشمالي من الجدار يصل بين السور والجدار الأحدث منه، كما عثر على غرفة لتخزين الحبوب في الجهة الجنوبية الشرقية من الحفريات التي ذكرت سابقاً.

وكشف في أثناء التنقيب عن درج كامل بشكل حرف L في البرج الشمالي الغربي، يدخل إليه من خلال بوابة كانت مسقوفة سابقاً، حيث يوجد مدخل الدرج إلى

الطاحونة التي يقع مدخلها من الشرق بأبعاد 2 x 3 أمتار، ليتمكن من استيعاب ودخول العربات والحيوانات المحملة بالحنطة، ويقوم وسط الطاحونة بثلاثة صفوف من الأعمدة تحمل أقواساً مصلبة منفذة بطريقة فريدة.

التل الأثري

سمي بالكوم، ويقع وسط المسطحات المائية، والحقيقة أنه يمثل المدينة القديمة للمزيريب، كان في السابق مقر حاكم حوران قبل أن يتم نقله إلى الشيخ سعد، وذلك بسبب الأمراض والروائح الكريهة المنبعثة من المستنقعات المائية المحيطة.

وكان الكوم يحتوي على ستين بيتاً متقارباً من الحجر والطين، ويعد الجانب الشمالي أعلى نقطة فيه، وتجري المياه فيه عبر قناة ري وصولاً إلى مركز الجزيرة، علماً أن جميع المباني في القسم الجنوبي متهدمة. وكان يسكن التل أواخر القرن التاسع عشر حوالي خمسين شخصاً، فيما يسكن منطقة الدكاكين مائتا شخص. ويمكن مشاهدة أساسات جدار مدينة قديمة بعرض ثلاثة أمتار ونصف المتر، أكثرها قطع بازلتية منحوتة، ومبنية دون ملاط، وكانت تشاهد أعمدة ضخمة على محيط البحيرة.

وتشبه المدينة الأثرية (الكوم) الإجازة، أبعادها 90 متراً شمال جنوب و27 متراً غرب شرق. ولا شك في أن الكوم كان في العصور القديمة حصناً منيعاً، كما تدل على ذلك الأسوار الضخمة والطبقات الأثرية الواضحة في الجهتين الشمالية والشرقية تحديداً.

❖ التقط صور هذا المقال المؤلف نفسه؛ فهو، بالإضافة إلى نشاطاته الأثرية، مصور ضوئي تمكن من التقاط حوالي أربعين ألف صورة رقمية، وحوالي أربعة آلاف صورة فوتوغرافية، تخص المواقع السياحية والطبيعية والأثرية والحياة الاجتماعية في بلده سوريا.

الرحيم". ج - جزء من لوحة كتابية من البازلت عليها كتابات إسلامية. د - جرن حجري غير مشذب.

ومع نهاية العام 2008، انتهت دائرة آثار درعا بالمديرية العامة للآثار والمتاحف من أعمال الموسم الثاني باكتشاف أجزاء جديدة من البرج الجنوبي الشرقي للقلعة الذي يفرض على قاعة كبيرة، بعدما كانت تطمره الأتربة والأنقاض التي جمعت على مدار السنين الماضية. واستمرت الأعمال المذكورة مدة شهر كامل أدت إلى العثور على الكثير من الفخار الإسلامي، تحديداً من الفترة العثمانية في القرن السادس عشر، فترة حكم السلطان سليم الأول، إضافة إلى اكتشاف نافذة مثلثة الشكل كانت تستخدم لإطلاق السهام.

الطاحونة

ظهرت بقايا حمام أثري على الضفة الشمالية للجدول بين القلعة القديمة والدكاكين، لكن معالته اختفت وبقي جزء متصل به من الأسفل يمثل الطاحونة الحالية التي اعتمد فيها على حجز المياه لتوليد الطاقة الميكانيكية اللازمة لتحريك العجلات الحجرية. وكانت الطاحونة ملكاً للحكومة، ويديرها من ثمانية إلى اثني عشر جندياً بأمره ضابط، يقيمون في المزيريب لجمع الضرائب والمحاصيل الزراعية التي تجمع من الفلاحين والبدو على حد سواء.

وكانت الذرة تطحن ليلاً ونهاراً، ويؤخذ الطحين مباشرة إلى الفرن، وهو بناء مستقل يقع إلى جوارها، حيث يعجن ويرسل إلى دمشق ليستهلك في المواقع العسكرية. وبما أن الجو هنا قاس والمكان منعزل؛ كان الجند يعدون إرسالهم إليه نوعاً من العقوبة، فيضطرون لأخذ إجازات قصيرة للترويح عن أنفسهم.

والطاحونة قاعة مستطيلة الشكل، قياساتها 11 x 14 متراً، مؤلفة من طابقين، أرضي منخفض، يشكل مصباً على شكل شلال يحرك الزعنفات، ثم بناء

مبادئ صيانة التراث الحضاري في ضوء الموثائق الدولية

رمضان عبدالله

كثرت عالمي للإنسانية كافة، ونصت المادة على أن حمايتها واجب على الدول المهتمة بالحضارة.

ميثاق البندقية 1964

انبثق هذا الميثاق عن المؤتمر الدولي الثاني لمعماري وتقنيي المعالم التاريخية، وضع فيه المثقفون والمختصون المعايير الأساسية في الحفاظ على التراث الثقافي عبر "الميثاق العالمي لحفظ وترميم المعالم والمواقع الثقافية"، والذي عرف بميثاق فينيسيا أو البندقية Venice Charter، وباستعراض بعض فقرات هذا الميثاق، نجده يتضمن الأسس الآتية:

- تنص الفقرة الثانية على أنه لا بد لصيانة الآثار من الاستعانة بالعلوم المتقدمة في هذا المجال، وبما يقدمه العلم والتكنولوجيا من تقنيات حديثة.

- تؤكد الفقرة الثالثة أن الحفاظ على المعالم التراثية وترميمها يجب أن يهدف إلى إنقاذ العمل الفني، وإلى الحفاظ على دلالاته التاريخية.

- أكدت الفقرة الرابعة أن يُسبق استخدام الطرق العلمية الحديثة في ترميم وصيانة الممتلكات الثقافية بتقنين هذه الطرق وإثبات كفاءتها ونجاحها من خلال تجارب علمية منشورة.

تهدف الجهود العلمية الدولية في مجال صيانة الآثار إلى تقنين حفظ الآثار من خلال وثائق علمية دولية أقرتها المجالس الدولية، مثل المجلس الدولي للمتاحف ICOM، واليونسكو UNESCO، والمركز الدولي لصون وترميم الممتلكات الثقافية ICCROM. كما وضعت الموثائق والمؤتمرات الدولية الإطار العام للمبادئ الأساسية لقواعد الترميم التي تشمل مدارس الترميم العالمية كلها، تلك المبادئ والأسس التي تهدف إلى حفظ كيان الأثر وأصالته التي تميزه كتراث تاريخي مهم. ومن أهم الموثائق الدولية التي تضمنت بنودها أسس ومبادئ ترميم وصيانة التراث الحضاري ما يأتي:

ميثاق أثينا 1931

صدر هذا الميثاق عن مؤتمر المعهد الفكري التعاوني التابع لجمعية الأمم المتحدة حول التعريف والعلاج والترميم للوحات والأعمال الفنية الأخرى. وجاء هذا الميثاق استجابة طبيعية للدمار الذي لحق بالتراث الثقافي في الحرب العالمية الأولى (1914-1918). وكان المحور العام للميثاق هو اعتماد القيم الفنية والأثرية لتعريف المصادر الثقافية. وقد تضمنت المادة الأولى منه مبادئ الحفاظ على التراث الفني والأثري والمعالم المهمة

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الأبحاث في مجالات علم المواد، وعلم البوليمرات، وعلم الكيمياء أنتجت العديد من المنتجات غير الطبيعية المعتمدة على المواد البلاستيكية، والبوليمرات، والراتجات، والتي انتشرت على نطاق واسع في المجالات المختلفة، وحلت محل المواد الطبيعية المعتمدة على الخامات النباتية والحيوانية. ويعد حقل صيانة الآثار وترميمها من المجالات التطبيقية التي تعتمد هذه المنتجات لتوظيفها في عمليات الصيانة والمعالجة المختلفة، نظراً لما تتميز به هذه المنتجات من خصائص فيزيائية وكيميائية وميكانيكية قد يصعب توافرها في المنتجات الطبيعية.

ميثاق واشنطن 1987

انبثق هذا الميثاق عن الندوة العالمية للمجلس العالمي للمعالم والمواقع ICOMOS التي عقدت في واشنطن في شهر أكتوبر من عام 1987، وعرف بميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية. ويعد هذا الميثاق مكملاً للميثاق العالمي لحفظ وترميم المعالم والمواقع الثقافية المعروف بميثاق البندقية 1964، ويحدد أيضاً الأسس والأهداف والمنهجية والأدوات التي تؤدي إلى الحفاظ على النوعية في المدن التاريخية.

ويختص هذا الميثاق بالمدن الكبيرة أو الصغيرة وبالمرکز التاريخية، أو بالأحياء التاريخية، وعلاقتها ببيئتها الطبيعية أو المبنية، والتي - بالإضافة إلى أنها شواهد تاريخية - تحتوي أيضاً على قيم الحياة الحضرية التقليدية. وهذه المدن والأحياء مهددة اليوم بالتلف والتدمير بسبب نوع التخطيط الحضري الذي نشأ بتأثير التطور الصناعي والذي أثر اليوم في المجتمعات كلها. وإزاء هذا الوضع الذي ينتج عنه ضياع الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كان من الضروري وضع ميثاق عالمي للحفاظ على المدن التاريخية يتضمن محددات لأسس ومنهجية علمية ثابتة تلتزم بها الدول في الحفاظ على البنى الحضرية؛ فهذا التراث ليس ملكاً لدولة بعينها، بل هو إرث عالمي يمثل ذاكرة الإنسانية جمعاء.

- عرفت الفقرة التاسعة الترميم بأنه عملية تقنية عالية التخصص، يتم من خلالها حفظ الآثار، والكشف عن أصالتها وقيمتها التاريخية، واحترام المواد الأصلية والوثائق القديمة والإبقاء عليها، كما نصت على أن يكون الترميم مسبقاً ومتبعاً بالدراسات الأثرية والتاريخية.

كما أكدت الفقرة نفسها أن مفهوم الصيانة هو الحفاظ على الأثر وتأمينه مستقبلاً ضد عوادي الزمن بتوفير وسائل الحماية الممكنة بأحدث الوسائل والطرق العلمية، وأنه من الأفضل ترك الأثر على حالته إذا ما عجز المرممون عن إيجاد حل يحقق للأثر الصيانة والحفظ مع احتفاظه بمعامله الأثرية والتاريخية. ومن أهم مبادئ الحفاظ على الآثار مراعاة القائمين على أعمال ترميم الآثار وصيانتها أن تكون أعمالهم موجهة أساساً لعلاج ما بها من تلف دون أن تفقد شيئاً من مادتها الأصلية أو من قيمتها الفنية. ولتحقيق ذلك يجب الاستناد إلى ما توصل إليه العلم من نتائج حديثة تسهم في تطوير مواد الصيانة وتقنياتها.

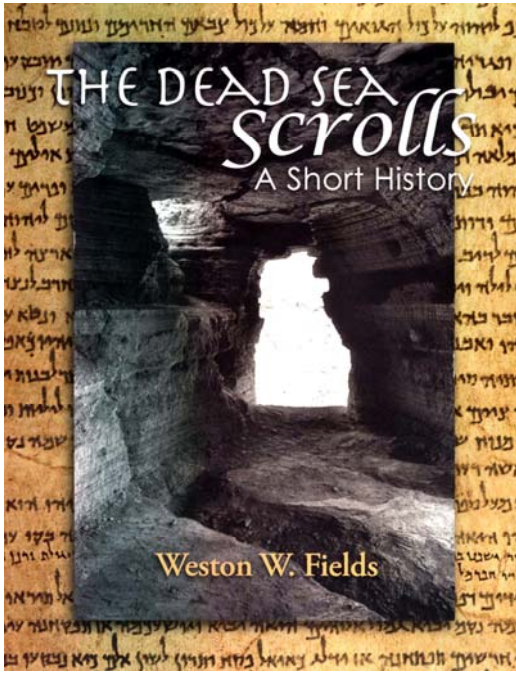
وأكثر ما تؤكد الفقرة الثانية من الميثاق هو تحقيق الاستفادة من معطيات العلوم التطبيقية ذات العلاقة بعلم صيانة الآثار، وكذلك المساهمة في تقنين عمليات الصيانة والترميم للآثار المكتشفة في المواقع الأثرية أو المحفوظة بمتاحف التراث، والحد من مخاطرها. فالعمل الميداني والمخبري التجريبي والتطبيقي يستوجبان تقييم فاعلية المواد والتقنيات العلمية الحديثة المستخدمة في ترميم وصيانة الآثار، والتثبت من مدى تطبيق المعايير والمبادئ العلمية في مجال صيانة الآثار، وتحقيق الشروط والمواصفات الواجب توافرها في المواد والطرق التطبيقية، سواء لأغراض عمليات التنظيف أو تطبيقات اللصق وإعادة بناء الأثر، أو تطبيقات استكمال المادة الأثرية، أو تقوية بنيتها الداخلية وعزل أسطحها الخارجية، أو معالجتها كيميائياً، بالإضافة إلى اختبار مدى ثباتها بالتقدم الطبيعي أو الصناعي.

مراجعة كتاب

The Dead Sea Scrolls. A Short History

مخطوطات البحر الميت. تاريخ موجز

عمر الغول



Author: Weston W. Fields
Publisher: Brill, 2006
Pages: 128
ISBN 90-04-15760-3

يشتمل هذا الكتاب على خمسة فصول وملحق، غير أن استعراض قائمة المحتويات يوحى للقارئ بأنه مكون في الحقيقة من فصل واحد رئيس، ألحقت به الفصول الأخرى إلحاقاً. فالفصل الأول منه "اكتشاف مخطوطات البحر الميت وشراؤها"، يستغرق نحو نصف الكتاب، تليه أربعة فصول قصيرة، تتناول "الدراسة والنشر"، و"مخطوطات البحر الميت والعهد القديم"، و"مخطوطات البحر الميت واليهودية والمسيحية"، و"القرآن والإسنيون"، يتبعها "جدول زمني بأهم الأحداث المتعلقة بمخطوطات البحر الميت"، و"مسرد بالمفردات"، يوضح أهم المصطلحات الواردة في الكتاب.

وليس طول الفصل الأول هو السبب الوحيد الذي يجعله أهم فصول الكتاب، وإنما اشتماله على معلومات جديدة عن التاريخ المبكر لمخطوطات الميت، ففيه تفاصيل تتعلق بتداول الأيدي للمخطوطات، لا تجدها فيما سبق من الدراسات. وقد يبدو هذا القول غريباً، فمن أين لكاتب وضعه باحث من "الجيل الثاني" من

تتعلق باكتشاف المخطوطات. فهناك أشخاص لم يصل إليهم فيلدرز، أو لم يقصد الوصول إليهم، وهناك جوانب في الحكاية لم تشملها دراسته، أو لم يقصد أن تشملها. من ذلك، مثلاً، ما اتصل بالحوافز التي دعت الحكومة الأردنية إلى تأمين متحف الآثار الفلسطيني عام 1966. كما أن ثمة قصص عديدة تتصل بجوانب معينة من تاريخ المخطوطات تستحق توثيقاً خاصاً، مثل قصة احتلال القوات الإسرائيلية لمتحف الآثار الفلسطيني والاستيلاء على ما فيه من مخطوطات، وما تبع ذلك من نقل إسرائيل للمخطوطات إلى "معبد الكتاب" في القدس الغربية.

ويلحظ على عمل فيلدرز أنه يشير، ويشيد، في غير موضع من كتابه بما بذلته الحكومة الأردنية من جهد، في سبيل اكتشاف المخطوطات وشرائها، ولكنه، في المقابل، يسكت على بيان رأيه في استيلاء إسرائيل غير المشروع على المخطوطات، وفي توليها لنشرها بعد ذلك.

أما الفصول الأربعة الأخرى من الكتاب، ففصول موجزة، يجمل فيها المؤلف رأي الباحثين في موضوعاتها بطريقة مبسطة وواضحة، عارضاً لنظرياتهم المختلفة فيها، يليها الجدول الزمني بأهم الأحداث المتعلقة بمخطوطات البحر الميت، وهو أداة نافعة، تعين القارئ على تتبع الأحداث الرئيسية التي مرت بها المخطوطات منذ اكتشافها وحتى عام 2006.

وقد تضمن هذا الكتاب الأنيق مجموعة كبيرة من الصور الجميلة، للمخطوطات، وللأماكن التي اكتشفت فيها، وللأشخاص الذين كانوا ضالعين في اكتشافها ودراستها.

دارسي مخطوطات البحر الميت أن يورد معلومات عن اكتشاف المخطوطات وشرائها لم يذكرها أولئك الذين عاصروا تلك الفترة المبكرة من تاريخ المخطوطات، وكانوا طرفاً في أحداثها، من مثل ميلر بروز، وجون تريفر، بل والمطران صامويل، مطران السريان الذي وضع هو الآخر كتاباً حكى فيه "قصته" مع اكتشاف المخطوطات!

وتكمن الإجابة على هذا السؤال في أن هذا الفصل الأول يمثل مقدمة، كما يقول المؤلف، لكتاب مفصل عن اكتشاف مخطوطات البحر الميت وشرائها، عمل المؤلف سنوات على وضعه، وذلك بعدما أجرى أبحاثاً مفصلة في الموضوع، نظر في أثنائها فيما هو متاح من السجلات في الدول ذات العلاقة، وقابل كل من استطاع الوصول إليه في الشرق الأوسط، وأوروبا، وأميركا، ممن لديه معلومات عن الموضوع، بل وقابل، كما يذكر في الكتاب، أبناء المتوفين منهم وأفراد أسرهم سعياً إلى جمع ما يمكن من معلومات. وقد صدر الجزء الأول من هذا الكتاب الذي سيكون في جزأين في أواخر عام 2009 عن دار بريل للنشر بهولندا.

ولم يؤد استقصاء الباحث العميق للمعلومات عن تاريخ مخطوطات البحر الميت إلى تغيير معرفتنا بتاريخ اكتشافها وشرائها، وإنما زاد فيه تفاصيل كثيرة، لم تكن معروفة من قبل. ولعمل الباحث هذا أهمية كبيرة؛ إذ لم تعد تجد اليوم سوى قلة من الناس ما يزالون على قيد الحياة ممن كانت لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بقصة اكتشاف المخطوطات، فالمؤلف يستحق الشاء على تنبئه إلى هذه المسألة، وعلى ما بذله في تحقيقها من جهد.

وينبغي أن يحفز عمل فيلدرز الباحثين في الأردن وفلسطين إلى توثيق ما يمكن أن يصلوا إليه من روايات

جديد النش في كلية الآثار والأنثروبولوجيا

ومواد بنائها. أما الفصل الرابع؛ فيشتمل على دراسة مقارنة بين أنظمة الحصاد المائي في البترا والمناطق المحيطة بها مع مواقع أخرى، مثل النقب، ومدائن صالح، وأم الجمال، وخربة السمرا، وقمران، ومواقع في اليمن، وشمال إفريقيا. وفي الفصل الخامس من الكتاب يبين المؤلف أهمية النظام المائي عند الأنباط من حيث أثره واستمراريته إلى الوقت الحاضر.

The Water Engineering and Irrigation System of the Nabataeans

تأليف: زيدون المحيسن

الناشر: كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك

بدعم من وزارة الثقافة

2009

ما هي لفائف البحر الميت وما أهميتها؟

تأليف: ديفيد نويل فريدمان وبام فوكس كوككن

تعريب: إخلاص القنانوة

مراجعة: عمر الغول

تقديم: محمد عدنان البخيت

الناشر: كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك

2009

What Are The Dead Sea Scrolls and Why Do They Matter? D.N. Freedman and P.F. Kuhlken

صدر هذا الكتاب المترجم بالتعاون بين المشروع الأردني لمخطوطات البحر الميت ومكتب المنشورات بكلية الآثار والأنثروبولوجيا. ويمثل باكورة منشورات المشروع الذي تشمل خطته إصدار عدد من الكتب خلال عامي 2009

صدر عن كلية الآثار والأنثروبولوجيا، وبدعم من وزارة الثقافة، كتاب "هندسة المياه ونظم الري عند الأنباط" باللغة الإنجليزية. ويتوزع هذا الكتاب في خمسة فصول، يتناول أولها موضوعات في هندسة المياه ونظم الري عند الأنباط، ويقدم عرضاً لشبكات الري التي كانت تصل بين عيون المياه في وادي موسى، وعين براق، وعين بدبدة بالبترا، مشيراً إلى أن الأنباط أنشأوا السدود، والقنوات، والخزانات لتجميع المياه، وتخزينها، وتوزيعها، كما يستعرض الفصل نظام الحصاد المائي في المناطق المحيطة بالبترا، لا سيما في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية. أما الفصل الثاني، فيتضمن عرضاً للمنشآت المائية في المواقع النبطية الأخرى في جنوب الأردن، مثل خربة الذريح، والسلع، وفينان، وقصر الطلاع، ووادي رم، وغيرها. وفي الفصل الثالث يناقش المؤلف المنشآت المائية والزراعية من حيث تقنياتها، وأساليب إنشائها، وخصائصها المعمارية،

الصادر عام 1955، وعدل فيه، فحذف منه فصولاً وأضاف فيه أخرى.

وقرر المشروع الأردني لمخطوطات البحر الميت أن يعيد طباعة الكتاب بعد مراجعة الطبعة الأولى، لاشتماله على معلومات مهمة عن مخطوطات البحر الميت؛ فبالإضافة إلى فصول الكتاب الأصلية التي تعرف بالجوانب الأساسية المتعلقة بالمخطوطات، ضمّن بروز كتابه كذلك معلومات وافرة عن الفترة التي تلت اكتشاف المخطوطات مباشرة، حين كان مديراً للمدرسة الأميركية للدراسات الشرقية بالقدس. وكذلك، فقد أدخل العابدي في الكتاب أربعة فصول جديدة، أورد في أحدها معلومات تتعلق بفتح "الليفية النحاسية" بجامعة مانشستر في عام 1955، وأورد في الثلاثة الأخرى معلومات عن "تسرب المخطوطات إلى الخارج"، و"مصير المخطوطات"، و"عرض المخطوطات في الخارج". وقد اشتملت هذه الفصول على وثائق فريدة لم تنشر في أي مكان آخر مستقاة من أرشيف دائرة الآثار العامة الأردنية، تؤكد مساعي الحكومة الأردنية في اكتشاف مخطوطات البحر الميت، واقتنائها، ودراستها، والحفاظ عليها من السرقة والتهريب.

وقد تضمنت الطبعة الثانية مقدمة في عشرين صفحة، أجمل فيها المراجع أهم ما استجد في مجال نشر المخطوطات ودراستها منذ نشر الطبعة الأولى، وأضاف إلى الكتاب نحو مائة حاشية جديدة، تضمنت تعليقات، وتوضيحات على المتن، وإحالات إلى دراسات حديثة في مجال المخطوطات.

و2010. وقد كان المشروع اختار ترجمة هذا الكتاب، لجدته، ووفرة المعلومات فيه، وبساطته. فقد صدر الكتاب الأصلي عام 2007، ويتضمن هذا الكتاب الموجه إلى شرائح مختلفة من المجتمع إجابات موجزة، عن عدة موضوعات، سلط الضوء على أهمية هذه المخطوطات، وتاريخ اكتشافها، واقتنائها، والجهود الدولية التي بذلت لدراستها ونشرها، وماهية النصوص الدينية وغير الدينية التي تحتوي عليها المخطوطات، ونظام طائفة الإسينيين الذين كتبوا تلك النصوص بحسب اعتقاد بعض الباحثين والمختصين، كما تضمن الكتاب العلاقة بين مخطوطات البحر الميت والعهد الجديد، ونشأة الديانة المسيحية المبكرة؛ إذ يشير مؤلفا الكتاب إلى أن دراسة مخطوطات البحر الميت ذات شأن للمهتمين بأي من الديانات السماوية الثلاث. وختم المؤلفان الكتاب بمسرد عرف بأهم المفاهيم والأشخاص ذوي العلاقة بموضوع مخطوطات البحر الميت.

مخطوطات البحر الميت

تأليف: محمود العابدي

مراجعة وتقديم: عمر الغول

الناشر: كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك

بدعم من وزارة الثقافة

الطبعة الثانية 2010

صدر الكتاب الثاني لمشروع مخطوطات البحر الميت بالتعاون مع مكتب المنشورات بالكلية، وبدعم من وزارة الثقافة. ويتمثل هذا بالطبعة الثانية من كتاب "مخطوطات البحر الميت" لمحمود العابدي الذي كانت الطبعة الأولى منه صدرت عام 1967، عندما ترجم العابدي كتاب ميلر بروز *The Dead Sea Scrolls*

طلبات الكتب

archpubl@yu.edu.jo

دراسات ومقالات في التراث الثقافي الأثري

تأليف: زيدان كفاي

تقديم: معالي العين عقل بلتاجي

الناشر: متحف الأردن

2009

اشتمل هذا الكتاب على عدد من الدراسات والمقالات، باللغتين العربية والإنجليزية، حول التراث الثقافي الأثري في المشرق العربي عامة، وفي الأردن خاصة، ليفيد منها الطلبة والمختصون والمهتمون بالتراث الثقافي، نظراً إلى دور التراث الثقافي في حفظ الهوية الوطنية، لا سيما في ظل المتغيرات العالمية ومخاطر سياسات العولمة التي تؤثر في حياة المجتمعات المعاصرة.

ونجد أن هذا الكتاب ليس بحثاً في الطبقات الأثرية وتسلسلها التاريخي لموقع أثري يؤرخ إلى العصر البرونزي المتأخر أو إلى العصر الحديدي، وليس تحليلاً ودراسة مقارنة لأنماط الاستقرار في الشرق الأدنى القديم ما بين جنوب بلاد الشام وشمال الأناضول، كما لا يعنى بتقضي أثر الحضارة الفرعونية أو الرافدية في انتشار المدن والكتابة في الألف الرابع قبل الميلاد. ليس كل ذلك؛ إنما هو بحث في طبقات تشكل المعرفة والوعي بالتراث الثقافي في العصر الحديث، حيث الحركة الدؤوبة للبعثات الاستكشافية التي ما انفكت تنكب على دراسة آثار الشرق منذ أواسط القرن التاسع عشر، وتهافت الباحثين الغربيين على التنقيب عن الآثار إبان الانتداب البريطاني والفرنسي على المشرق العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لا سيما في فلسطين. وتبع ذلك إنشاء مؤسسات ودوائر الآثار الوطنية في الدول العربية التي استقلت حوالي أواسط القرن العشرين.

وقد تناول المؤلف بالعرض والتحليل بيان أوجه القصور في نشر الثقافة حول التراث الثقافي في المشرق العربي، وما آل إليه الحال من تدمير وتشويه وضياع لعناصر رئيسة في التراث والهوية الوطنية والقومية، نتيجة تحديات ومعوقات داخلية تتمثل في تخلف الوعي العربي عن تأدية مهامه في الحفاظ على التراث الثقافي، إضافة إلى العوامل الخارجية التي شكلت الحروب والاحتلالات العسكرية في فلسطين والعراق وجنوب لبنان أقصى مظاهرها وأكثرها تدميراً، مما أظهر عجز المؤسسات الدولية المعنية بصون التراث عن وضع حد لانتهاكات التراث العربي الذي يشكل في الوقت ذاته جزءاً من التراث الإنساني العالمي. وفي هذا السياق، يلمح المؤلف، بل ويصرح بمحابة المجتمع الدولي وتقاعسه عن التصدي لتلك الانتهاكات، وذلك من خلال رصد ردود الفعل الدولية حيال الانتهاكات التي يتعرض لها التراث الثقافي العربي في القدس والمسجد الأقصى مقارنة بردود الفعل إزاء تدمير تماثيل بوذا في أفغانستان على يد حركة طالبان، علماً أن المحافظة على التراث الإنساني ضرورة تتبغى مراعاتها بغض النظر عن الهوية والمعتقد.

كما سلط الكتاب الضوء على إشكالات المنهج في فهم وتفسير الآثار وتأطيرها النظري. فمن جهة هيمن المنهج الغربي التوراتي على حركات التنقيب والبحث في آثار الوطن العربي، لا سيما في المناطق التي يعدها أصحاب هذا المنهج جزءاً من الأرض المقدسة، وذلك في محاولة مصادرة التاريخ وإضفاء الشرعية التاريخية على الاحتلال الإسرائيلي والبحث عن هوية ثقافية لليهود الجدد في فلسطين. ومن جهة أخرى، ومما زاد الأمر تعقيداً أن الباحثين العرب قد بقوا أسرى المناهج البحثية والتفسيرات الأثرية الغربية، ولم يطوروا لأنفسهم منهجاً علمياً مستقلاً، مما حدا بمؤلف الكتاب إلى الدعوة إلى دراسة ونشر التراث الثقافي العربي من وجهة نظر عربية وبمنهج علمي مستقل.

**A Study of Toponyms in Irbid
Governorate of Jordan
An Etymological and Grammatical
Analysis in the Light of Near
Eastern Languages
Semitica et SemitoHamitica
Berolinensia 11**

تأليف: محمد عبابنة

الناشر: Shaker Verlag
2009

درس الباحث في هذا الكتاب، وهو في أصله أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه من جامعة برلين الحرة، 3100 اسم وردت في 65 حوضاً من أحواض محافظة إربد، وتضمنت أسماء لجبال، وينايع، وحقول وسوى ذلك. فتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول أسماء المواقع هذا التناول الدقيق. فمن المعلوم أن الباحثين يولون دراسة أسماء المواقع أهمية كبرى لما تشتمل عليه من مادة لغوية قديمة، فكثير من أسماء المواقع ترجع أصوله إلى فترات قديمة جداً، يسبق بعضها فترة اختراع الكتابة، ويشهد بعضها الآخر على تعاقب اللغات المختلفة على المناطق التي وجدت فيها. وتميزت الدراسة الحالية بأنها ساقطت اللفظ العامي لكثير من أسماء المواقع، والذي يخالف في كثير من الأحوال اللفظ العربي الفصيح.

وانتهت الدراسة إلى أن أسماء المواقع في هذه المنطقة تكشف عن طبقات لغوية أساسية ثلاث، هي الكنعانية، والآرامية، والعربية، وتوجد إلى جانب ذلك مواقع ذات لغات قليلة الشواهد، كالتركية مثلاً.

**Inscriptions de la Jordanie t. 5: La
Jordanie du Nord-Est fascicule 1
Inscriptions grecques et latines
de la Syrie XXI**

تأليف: نبيل بدر

الناشر: Ifpo
2009

ضمن منشورات المعهد الفرنسي للآثار، نشر الجزء الخامس من مدونة النقوش اليونانية واللاتينية بعنوان "نقوش الأردن اليونانية واللاتينية"، ليجمع نتائج مسح وجمع النقوش اليونانية واللاتينية في شمال شرق الأردن.

تناولت هذه الدراسة سبعمائة وسبعة وأربعين نقشاً، جمعت من مصدرين: أولهما النقوش المنشورة في دراسات علمية مختلفة، أما المصدر الثاني؛ فهو المسوحات والأعمال الميدانية التي مكنت من الكشف عن هذه النقوش.

توزعت هذه النقوش على ثمانية عشر موقعاً، كان أهمها موقع أم الجمال الذي احتوى على خمسمائة وسبعة وثلاثين نقشاً. وقد تضمنت هذه الدراسة مقدمة عامة، ثم مقدمة تاريخية وملاحظات عامة حول النقوش. إلا أن الجزء الأهم في الدراسة تمثل في بناء مدونة هذه النقوش، والتي رتبت جغرافياً من الغرب إلى الشرق. أما النقوش داخل الموقع الواحد؛ فرتبت حسب موضوعاتها ثم تاريخها. وقد تنوعت موضوعات تلك النقوش، فمنها الدينية من وثنية ومسيحية، ومنها نقوش البناء، والنقوش الخاصة بالفرق الرياضية، والنقوش الجنائزية التي مثلت العدد الأكبر منها. أما لغة هذه النقوش فكانت في غالبيتها يونانية، وقليل منها باللاتينية، إضافة إلى نقشين ثنائيي اللغة.

وفيما يتعلق بتاريخ هذه النقوش؛ فقد غطت النقوش المؤرخة، وهي قليلة، الفترة من 177 إلى 646 للميلاد.

إضافة إلى زيارة مساجد مشابهة لمسجد تل الحصن، تتبعها إجراء تحليل معماري للمساجد والعناصر المعمارية المستخدمة فيها. أما المنهج التصنيفي الوصفي؛ فقد استخدم في دراسة عينات من كسر فخارية أخذت من مختلف الطبقات الأثرية التي كشف عنها في المسجد، فصنفت تلك الكسر بحسب وظيفتها، ووثقت بالتصوير والرسم، ثم درست كل كسرة من حيث الشكل، ولون العجينة، وطريقة معالجة السطح الخارجي. ثم حدد تاريخها، مع الإشارة إلى ما يشابهها من كسر عثر عليها في مواقع أخرى.

وكانت الباحثة قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول، وضمنتها فصلاً خاصاً بالنتائج والتوصيات. وقد بينت المقدمة أهمية الدراسة، وأهدافها، ومنهجيتها، وتضمنت استعراضاً للدراسات السابقة.

وتحدثت الباحثة في الفصل الأول عن موقع تل الحصن، من حيث التسمية، وجيولوجية المنطقة، والبيئة المحلية، وتاريخ البحث الأثري، وذكرت النتائج الأولية لموسم التنقيب الأول عن التل في عام 2008.

وتناولت الباحثة في الفصل الثاني المسجد، فوصفته وصفاً عاماً، وعرفت بأهم العناصر المعمارية المستخدمة فيه، ودرستها دراسة تفصيلية، وأجرت تحليلاً معمارياً للمسجد، وبينت الأمثلة المشابهة له، مع بيان أهم السمات الدينية للعمارة الأموية والأيوبية الظاهرة فيه، واستعرضت الأمثلة المقارنة.

وقدمت الباحثة في الفصل الثالث دراسة وصفية تصنيفية لكسر فخارية من آنية طبخ وجرار وغيرها، حيث وصفت كل كسرة منها وصفاً دقيقاً شاملاً مدعماً بمقارنات بأمثلة مشابهة من مواقع أخرى.

وختمت الباحثة الدراسة بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وألحقت بالدراسة خرائط توضيحية للموقع، ومخططات، وجداول تبين أهم اللقى الأثرية، ورسومات وصوراً لتلك اللقى، وصوراً للتل.

ملخصات أطروحات الماجستير

في كلية الآثار والأنثروبولوجيا 2009

المسجد الأموي في موقع تل الحصن

تمارا النهار

إشراف: زيدون المحيسن

يقع تل الحصن على بعد حوالي 8 كيلومترات إلى الجنوب من مدينة إربد، وقد أجري الموسم الأول من التنقيبات في تل الحصن عام 2008.

استخدمت في هذه الدراسة ثلاثة مناهج بحثية هي: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي التصنيفي. وقد استخدم المنهج التاريخي لتحديد الفترات الزمنية التي سكن التل خلالها. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المسجد دراسة معتمدة على الصور والمخططات والرسومات،

الوسطية في القرن السادس الميلادي، علمًا أن ربا أبودلو قد كانت أرختها في القرن الخامس الميلادي.

**الفخار الكلاسيكي من موقع تل الحصن لموسم
2008 (دراسة تحليلية)**

أنوار الضندي

إشراف: زيدون المحيسن

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الفخار الكلاسيكي الذي عثر عليه في تل الحصن في موسم التنقيب لعام 2008، حيث كشف عن تعاقب حضاري في الموقع، شمل العصور البرونزية، والحديدية، والهلسنتية، والرومانية، والبيزنطية، وصولاً إلى العصور الإسلامية.

وجمعت هذه الدراسة ما بين المنهجين التصنيفي والتحليلي للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولية. ففي الجانب التصنيفي، صنفت اللقى الفخارية إلى مجموعات، كل حسب وظيفتها، ووثقت بالتصوير والرسم، ثم درست من حيث الشكل، ولون العجينة، ومعالجة السطح الخارجي. تبع ذلك مقارنة عينات الدراسة بما يشابهها من مواقع أثرية أخرى.

وفي الجانب التحليلي، استخدمت تقنيتان في فحص عينات الفخار المختارة، وهما:

- تقنية التحليل البتروغرافي لمعرفة المواد المضافة إلى العجينة الفخارية، حيث فحصت شرائح فخارية رقيقة تحت المجهر المستقطب لبيان ما إذا كانت تلك المواد طبيعية، أم أن الصانع قد أضافها إليها.

- تقنية حيود الأشعة السينية لتحديد المواد الأولية للعجينة التي صنعت منها الأواني الفخارية، ثم أجريت مقارنة بينها وبين الخصائص العامة لجيولوجيا موقع تل الحصن، لتحديد ما إذا كان مصدر الفخار محلياً أم مستورداً.

كنيسة حوفا الوسطية

محمد هشام العزام

إشراف: زيدون المحيسن

تناولت الدراسة كنيسة حوفا الوسطية الواقعة إلى الجهة الجنوبية الغربية من محافظة إربد، من الجانبين المعماري والفني، كما قورنت الكنيسة بأربعة نماذج من الكنائس الواقعة في شمال الأردن، وهي كنيسة خلدا، وكنيسة اليصيلة، وكنيسة قم الأولى، وكنيسة قم الثانية.

بنيت كنيسة حوفا الوسطية على النظام البازيليكاني، حيث تكونت من ثلاثة أروقة وحتيتين في نهاية الرواقين الأوسط والشمالي، بينما لم يعثر على حنية في نهاية الرواق الجنوبي الذي جاء أقل عرضاً من الرواقين الآخرين. واستخدمت في بناء الكنيسة الحجارة المشذبة التي قطعت من صخور قريبة من موقع الكنيسة. وألحقت بالكنيسة ساحة خارجية، عثر فيها على مقبرة بالإضافة إلى حفرة تخزينية، وقد بلط جزء منها بالفسيفساء.

وتميزت كنيسة حوفا الوسطية بالحنايا المتساوية الأقطار، فهذا النوع من الحنايا لم يعثر على ما يشبهه في الكنائس المكتشفة لغاية الآن في الأردن. ويشبه المخطط المعماري لهذه الكنيسة المخطط المعماري لكنيسة خلدا.

واحتوت كنيسة حوفا الوسطية على أرضيات فسيفسائية، تعرضت للتدمير نتيجة لحركة تدمير الأيقونات في مطلع القرن الثامن الميلادي، واشتملت على أشكال هندسية ونباتية وحيوانية، تمثلت الأخيرة بطاووسين متقابلين، ووجدت في الفسيفساء كتابات يونانية وبعض الرموز الدينية.

وقد كشفت المقارنات مع الكنائس المذكورة أعلاه عن تشابه كبير بين أرضيات تلك الكنائس وبين أرضيات كنيسة حوفا الوسطية، مما أكد تأريخ كنيسة حوفا

اعتمدت الدراسة على تصنيف اللقى الفخارية، حيث قسمت عينات الدراسة إلى مجموعات: زيادي، وجرار، وأواني طهي، وأغطية، ثم أجريت عملية التوثيق من خلال تصوير القطع ورسمها. وتلا ذلك وصف الفخار من مدافن اليصيلة من حيث الشكل، ولون العجينة، ومعالجة السطح الخارجي، ثم أجريت مقارنة لعينات الدراسة مع عينات مشابهة لها من مواقع أخرى.

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول، تضمن مقدمة عن موقع اليصيلة، واستعرض نتائج مواسم التنقيب عن الموقع منذ عام 1988. وتناول الفصل الثاني مدافن اليصيلة وأنواعها، وشرحاً مفصلاً عن تخطيط المدافن. أما الفصل الثالث فنظر في خصائص الفخار الروماني والبيزنطي بشكل عام، وذلك من حيث خصائص العجينة ومواصفاتها، ومعالجة السطح الخارجي، والأشكال التي ظهرت في تلك الفترات.

في حين استعرض الفصل الرابع فخار الفترتين الرومانية والبيزنطية، من خلال دراسة عشرين قطعة فخارية رومانية، وثلاثة وعشرين قطعة فخارية بيزنطية، حيث وصفت كل قطعة، وصنفت القطع إلى زيادي، وجرار، وأواني طهي، وغيرها. كما بينت خصائص كل مجموعة، وقورنت القطع بما يشبهها من قطع مكتشفة في مواقع أخرى. وقد ألحقت بالدراسة صور ورسومات لفخار مدافن اليصيلة، ومخططات للمدافن، وخارطة توضيحية تبين الموقع الجغرافي لليصيلة، وخارطة كنتورية للموقع.

قسمت الدراسة إلى مقدمة، وأربعة فصول، بالإضافة إلى فصل خاص بالنتائج والتوصيات.

بينت المقدمة أهمية الدراسة، وهدفها، ومنهجيتها، وعرضت للدراسات السابقة. وتناول الفصل الأول تل الحصن من حيث الموقع الجغرافي، والتسمية، والمناخ، والتضاريس، والسكان، وتاريخ البحث الأثري في الموقع، كما تضمن عرضاً لأهم نتائج موسم التنقيب الأول عن التل عام 2008.

وتناول الفصل الثاني الخصائص العامة للفخار الروماني والبيزنطي من حيث العجينة، وتقنية الصنع، ومعالجة السطح، والزخارف، والأشكال. واشتمل الفصل الثالث على دراسة وصفية لإحدى وخمسين قطعة فخارية، ممثلة لجميع أجزاء الأنية الفخارية، وهي الزيادي، والجرار، والأباريق، والقواعد، والمقابض، والأغطية، والأسرجة، والصنابير، والبدن. وقد وصفت هذه القطع وصفاً دقيقاً وشاملاً، وذكرت الخصائص الفنية لكل مجموعة والأمثلة المشابهة لها.

أما الفصل الرابع، فاشتمل على دراسة تحليلية للعينات الفخارية، باستخدام تقنية التحليل البتروغرافي، وتقنية حيود الأشعة السينية، مع عرض لكيفية تحليل العينات وقراءتها، ثم مناقشة نتائجها. وختمت الدراسة بعرض لأهم النتائج والتوصيات.

الفخار الروماني والبيزنطي في مدافن اليصيلة دراسة مقارنة

لورين الخوري

إشراف: زيدون المحيسن

دل الموسم الأول للتنقيب عن موقع اليصيلة الذي جرى عام 1988 على أن هذا الموقع كان مسكوناً في نهاية العصر الهلنستي، وفي العصور الرومانية، والبيزنطية، وفي أثناء الفترات الإسلامية، العباسية، والأيوبيية، والمملوكية.

المجتمع المحلي بين السياسات العشوائية والتنمية المستدامة

حسام حجازين

إشراف: محمد الشناق

أكدت ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في خطط تطوير المواقع الأثرية القريبة منهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: يفتقر عدد كبير من أفراد المجتمع المحلي إلى الوعي بأهمية الإرث الثقافي، الأمر الذي أدى إلى هجران بعض المباني التراثية وتدميرها لتصبح مكباً للنفايات، وبعضها الآخر أُجر للعمالة الوافدة ولأشخاص لا يدركون أهميتها الثقافية.

ثانياً: إن الارتباط الواضح لبعض السكان المحليين بالمكان يرجع لعدم وجود سكن بديل، نظراً إلى الغلاء المعيشي والظروف الاقتصادية الصعبة، ويرجع لدى بعض الحالات إلى الارتباط النفسي بالمكان.

ثالثاً: دل التحليل الإحصائي على أن نسبة إشراك أفراد المجتمع المحلي في خطة تطوير جبل القلعة كانت 4/7، الأمر الذي أدى إلى عزوفهم عن التعاون في تنفيذها، وهذا التهميش يقلل فرص تعزيز الانتماء والتقدير للتراث الثقافي، وهو ما تتحمل مسؤوليته الأطراف التي أشرفت على تنفيذ المشروع. وينطبق الأمر ذاته على الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع السياحة والمخطط الشمولي لمدينة عمان.

رابعاً: أظهرت النتائج أن من الأسباب التي أدت إلى خراب الأبنية السكنية ودمارها وهجرانها، هو تحسن الظروف الاقتصادية لبعض السكان المحليين وانتقالهم إلى مناطق جديدة تمتاز بالخدمات والبنية التحتية الجيدة والبعد عن الضوضاء والازدحام. كما هجر بعض الأبنية الأخرى لضيق المساحة، وعدم قدرتها على استيعاب أسر جديدة، مما اضطر أصحابها لتركها وتأجيرها لذوي الدخل المتدني والعمالة الوافدة.

خامساً: فيما يتعلق بإعداد خطة إدارية تنمية للأبنية السكنية المجاورة للموقع الأثري واستثمارها لمصلحة أصحابها، تبين أن بعض العائلات المالكة لهذه المباني قد أظهر التعاون بشأن إجراء أعمال الترميم والصيانة

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشاركة المجتمع المحلي المحيط بجبل القلعة، لا سيما المالكين للمباني التراثية، في خطة التطوير والتنمية المستدامة التي شملت الموقع، والتي تهدف إلى تعزيز صلة الأفراد بالموقع الأثري من خلال وضع خطة إدارية تنمية لهذه المباني، وربطها بالاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن وبالمخطط الشمولي لمدينة عمان.

قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الأول مشكلة الدراسة، وتقنيات جمع المعلومات، وصعوبات العمل الميداني، والإطار النظري والتحليلي، والدراسات السابقة، والتجارب المشابهة في دول أخرى. أما الفصل الثاني؛ فتألف من مقدمة تاريخية عن مدينة عمان، وتاريخ عمان في المصادر التاريخية القديمة، ومقدمة تاريخية عن جبل القلعة، وعمان في مطلع القرن العشرين، ثم عرض لمجتمع الدراسة.

وشمل الفصل الثالث الإجراءات ومنهجية جمع المعلومات بهدف التعرف على آراء وردود فعل المجتمع المحلي حول المشاركة في خطة التطوير. فكان أولها عرض الاستبيان وأهميته، ثم المقابلات الشخصية مع عينات من المجتمع المحلي، حيث عرض هذا الفصل حالات دراسية متنوعة ممن تطبق عليهم مشكلة الدراسة. وعرض الفصل الرابع المخطط الشمولي لأمانة عمان الكبرى، وعمليات الصيانة والترميم في الموقع، ودور المجتمع المحلي فيها، وخطة التطوير الجديدة لجبل القلعة. وخصص الفصل الخامس للتحليل واستخلاص النتائج في ضوء الوثائق الدولية والدراسات السابقة التي

Befix and Paraloid B-72. وبعد ذلك قيست الخصائص الفيزيائية والميكانيكية مرة أخرى، فكانت النتائج الرئيسية لهذه التجارب على النحو التالي: الخصائص الفيزيائية (المسامية، والكثافة، ومقدرة الحجر على امتصاص الماء تحت الضغط الجوي وبواسطة تفرغ الهواء) للعينات المملحة بواسطة NaCl and KCl والمعالجة بواسطة Wacker OH, Wacker H, Befix and Paraloid B-72، كانت عالية مقارنة بالعينات المملحة بواسطة Na₂SO₄.10H₂O والمعالجة بنفس المواد. وامتصاص الماء بواسطة الأنابيب الشعرية للعينات المملحة بواسطة KCl والمعالجة بواسطة Wacker OH, Wacker H, Befix and Paraloid B-72 كان عاليًا مقارنة بالعينات المملحة بواسطة NaCl and Na₂SO₄.10H₂O. والعينات المملحة بالأنواع المختلفة من الأملاح والمعالجة بواسطة Wacker H كانت ذات نتائج سلبية. وكان حصر الأملاح للعينات المملحة بواسطة Paraloid B-72 قد أظهر القدرة، إلى حد ما، على منع انتقال الأملاح وحوصلتها، إلا في حالة وجود ملح Na₂SO₄.10H₂O، والذي لا يستطيع Paraloid B-72 عمل حصر له. وأظهرت العينات المملحة بواسطة Wacker H أفضل النتائج في مقاومة تبلور الأملاح، بينما أظهرت العينات المملحة بواسطة Befix مقاومة أقل.

أظهرت العينات المملحة بواسطة KCl القليل من التأثير على العينات المملحة بواسطة Wacker OH, Wacker H, Paraloid B-72، فيما يتعلق بزيادة تماسك بنية الحجر الداخلية، مقارنة بالعينات المملحة بواسطة Befix. وأظهرت العينات المملحة بواسطة NaCl قليلاً من التأثير على العينات المملحة بواسطة Wacker H, Paraloid B-72 مقارنة بالعينات المملحة بواسطة Wacker OH, Befix، والتي قللت هذه الخاصية. كما أثرت العينات المملحة بواسطة Na₂SO₄.10H₂O على هذه الخاصية للعينات المملحة بالأنواع المختلفة من مواد التقوية وبدرجات مختلفة، خصوصاً على Befix.

التي تؤهل مناطق سكناهم لخدمة السائح، وتتيح فرصة جيدة لتفاعل المجتمع المحلي مع السائحين، بحيث يتاح لهؤلاء فرصة التعرف على ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع المحلي. كما تؤدي في الوقت ذاته إلى توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي، مما يعزز قيم احترام المكان والحفاظ على هويته الثقافية.

تأثير الأملاح على أداء مواد التقوية المستخدمة في

علاج الصخور الرملية

يزن أبو الحسن

إشراف: مصطفى النداف

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الأملاح على أداء مواد التقوية المستخدمة في معالجة الحجر الرملي. فبالإضافة إلى التأثيرات المباشرة للأملاح التي تؤدي إلى تلف الصخور، من خلال تمددها، بسبب التبلور وإعادة التبلور، وتأثيراتها الكيميائية التي قد تذوب بعض مكونات الحجارة، تلعب الأملاح دوراً آخر في تلف الصخور، وذلك من خلال التأثير على فعالية وأداء مواد المعالجة المستخدمة.

استخدمت في الدراسة مائة وخمسة وعشرون عينة من الحجر الرملي، مكعبة الشكل، خالية من الأملاح. وحددت الخصائص الفيزيائية والميكانيكية للعينات، حيث اعتمدت عينات ذات خصائص فيزيائية وميكانيكية متشابهة لتطبيق التجارب الأخرى عليها. أدخلت ثلاثة أنواع من الأملاح: NaCl وKCl وNa₂SO₄.10H₂O، لها قابلية عالية للذوبان، وهي الأكثر خطورة على حجارة البناء والمواد المشابهة لها، في العينات بكمية معلومة، وتركبت بعض العينات الأخرى دون أملاح لاستعمالها كعينات معيارية. وبعد التملح، عولجت العينات بأنواع مختلفة من مواد التقوية المتوفرة في السوق، وهي Wacker OH, Wacker H,

أخبار كلية الآثار والأنثروبولوجيا

- قام بزيارة متحف التراث الأردني كل من:
- سعادة السفيرة الفرنسية والملحق الثقافي الفرنسي بعمان.
 - سعادة السفير الفنزويلي ورئيس جامعة فنزويلا البوليفارية.
 - وفد من مؤسسة فون همبولدت.
 - مجموعة من الباحثين في مختبرات راتغن البحثية الألمانية.



سعادة السفيرة الفرنسية خلال زيارتها لمتحف التراث الأردني



وفد مؤسسة فون همبولدت يزور متحف التراث الأردني

جرت مع مطلع العام الدراسي 2010/2009 تشكيلات جديدة في كلية الآثار والأنثروبولوجيا على النحو التالي:

- الأستاذ الدكتور زيدان كفا في عميد الكلية.
- الدكتور عبد الحليم الشياح نائب العميد.
- الدكتور خالد بشايرة رئيس قسم الآثار.
- الدكتور محمد الطراونة رئيس قسم الأنثروبولوجيا.
- الأستاذ الدكتور نبيل بدر رئيس قسم النقوش.
- الدكتور مصطفى النداف رئيس قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها.
- الدكتور هاني عبد الحميد رئيس قسم السياحة.
- الدكتورة لمياء الخوري أمينة المتحف.

أعضاء هيئة تدريس جدد

- الدكتور أحمد أبو دلو، الأنثروبولوجيا العضوية.
- الدكتور علي الخويلة، الأنثروبولوجيا العضوية.
- الدكتور محمد الروسان، الأنثروبولوجيا العضوية.
- الدكتور واصف السخانية، الأنثروبولوجيا الثقافية.
- الدكتور أحمد الشerman، العلوم التطبيقية في الآثار.
- الدكتورة نهاد الشبار، دراسات متحفية.
- الدكتور أحمد مخادمة، الإدارة السياحية والفندقية.

الأساتذة الزائرون

- الأستاذ الدكتور نبيل الخيري.
- الأستاذ الدكتور عبد الجليل عمرو.